دراسة تحليلية لمكانة مصر الاقتصادية العالمية المعاصرة

د. احمد ابو بكر عبد العزيز حسن *

(*)**د. احمد ابو بكر عبد العزيز حسن:** المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات – اكاديمية الشروق ، وله اهتمامات بحثية فى الاقتصاد الدولى والتنمية الاقتصادية .

Email : ahmedabubakr693@gmail.com

الملخص :

تناولت الدراسة مكانة مصر الاقتصادية العالمية المعاصرة، حيث تم تحليل المكانة الاقتصادية لمصر من خلال خمس مؤشرات للتحقق من صحة الفرضية التالية :" تسير مصر على الطريق الصحيح والذي يمكنها من مواجهة التحديات والقدرة على تحقيق أهداف التنمية والتقدم"، حيث تم انتهاج منهجين للبحث، كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن مصر قد حققت معدلات متوسطة في مؤشرين (مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية)، وحققت معدلات منخفضة في ثلاث مؤشرات(العولمة الاقتصادية، مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي). في المجمل، يعتبر موقع مصر في هذا المجال ضعيفاً رغم انه شهد تحسناً في بعض المؤشرات.

الكلمات المفتاحية : القوة الاقتصادية – التقارير والمؤشرات الدولية – مصر.

Abstract:

The study dealt with Egypt's contemporary global economic position, where the economic position of Egypt was analyzed through five indicators to verify the validity of the following hypothesis: "Egypt is on the right path, which enables it to face challenges and be able to achieve development and progress goals", where two research approaches were adopted, both From the descriptive method and the analytical method. The study concluded that Egypt has achieved medium rates in two indicators (the index of economic freedom, the index of the global economy of competitiveness), and achieved low rates in three indicators (economic globalization, the contribution of exports to the GDP, and Egypt's contribution to the global GDP). In general, Egypt's position in this field is considered weak, although it witnessed improvement in some indicators.

Key words: Economic standing - international reports and indicators – Egypt.

١- المقدمة :

يواجه الاقتصاد المصرى العديد من التحديات الاقتصادية وبالأخص الأحداث التي مرت بها مصر منذ عام ٢٠١١، وعلى رأس هذه التحديات الضغوط التضخمية والتي أدت إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية والوقوع في فخ المديونية الخارجية . وهذا ما اظهرته نتائج الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١من أن حجم الدين الخارجي بالمليار دولار بلغ ٢٩.١٧ مليار دولار والتي تعادل نحو ٢٥.٧% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٩٢.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ والتي تعادل نحو ٣٩.٩% من الناتج المحلي الإجمالي، كما وصل حجم الدين العام المحلي خلال العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو ٢٣٦.٥ مليار جنيه أو مايعادل ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة بنحو ٣٦٩٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ والتي تعادل نحو ٧٩.٧% من الناتج المحلي الإجمالي[١].بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية والذي يبرزه عجز ميزان المدفوعات وبالأخص حساب المعاملات الجارية حيث بلغ عجز الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالمليار دولار) نحو ٦.٦١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٠ ، وذلك مقارنة بنحو ٢٧.٥٦ مليار دولار عجز خلال عام ٢٠٢٠[٢]. بالإضافة إلى الاعتماد بشكل كبير على رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، بجانب الكثير التحديات التي تظهرها المؤشرات الأخرى والتي تبرز الوضع الاقتصادي بشكل أكثر وضوحاً.

تعد مؤشرات "العولمة الاقتصادية، الحرية الاقتصادية، مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية، الصادرات والواردات المصرية، مساهمة الدولة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي" بمثابة المرآة والتي تعكس حجم الإستقرار الاقتصادي وتمكين الآلاف من الأفراد والمستثمرين من مواصلة الفعاليات الاقتصادية مع قليل من التدخل الحكومي والتي تجعلهم قادرين على اتخاذ قراراتهم وتحمل مسؤولياتهم في مختلف الأنشطة، والتي تصب في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام ، وهو ما أكدته الأبحاث العلمية من خلال العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية وتحقيق النمو وبالتالي خلق مزيد من فرص العمل ومحاربة الفساد والفقر.

1-www.mof.gov.eg.
2- https://www.worldbank.org.

الاقتصادات العربية واغلبها يعاني الكثير من المشاكل مثل العبء التنظيمي الثقيل والاعانات الضخمة والفساد الاداري وعدم المساواة في توزيع مكاسب الدخل سواء على المستوى الاجتماعي أو الجغرافي ، إضافة إلى النظام التعليمي غير المنتج والبطالة المستشريه بين الشباب العربي، وأغلب برامج الاصلاح يشوبها الكثير ولم تؤدي الى زرع مبادرات حقيقية لتنفيذ مشروعات تؤدي إلى النمو[٣].

٢- مشكلة البحث :

تحاول الدراسة التعرف على حقيقة مكانة مصر العالمية المعاصرة اقتصادياً وكيفية صعود الاقتصاد المصري بإستخدام التقارير والمؤشرات الدولية لمصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١)، ويحاول هذا البحث أن يجيب على السؤال الرئيسي التالي :هل تسير مصر على الطريق الصحيح والذي يمكنها من استيعاب ومجابهة الصدمات الخارجية ؟ .

ولمعالجة المشكلة المطروحة، قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور من خلال التركيز على الترابط والتسلسل بين المحاور وذلك كما يلي:

المحور الأول: الدراسات السابقة.

المحور الثاني: تحليل المكانة الاقتصادية العالمية المعاصرة لمصر.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات.

٣- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في التعرف على مكانة مصر العالمية اقتصادياً ، في ظل التحول الذي يشهده النظام العالمي، بالإضافة إلى التحولات الكثيرة بعد تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، بخاصة التحولات التي ظهرت على الصعيد الاقتصادي، ومن هنا تبدو أهمية الموضوع الذي تطرق إليه البحث في التأكد من حقيقة ما تتمتع به مصر من موقع اقتصادي يؤهلها لتحقيق الرخاء الاقتصادي وقبلة للإستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً.

٤- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على مكانة مصر العالمية اقتصادياً بإستخدام التقارير الدولية الخاصة بمصر، وتشهد الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية فى الألفية الجديدة تحولات

[٣]- حسن كريم حمزة، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد ١٤، العدد(٣)، سبتمبر٢٠١٧، ص٢٢.

اقتصادية واجتماعية جديدة، حيث اختلفت العوامل المحركة للنمو الاقتصادى عما كانت عليه سابقًا فى المجتمع الصناعى، وبات من الضرورى أن يصحب هذا التحول تغير فى حزمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسَّسية.

٥- فروض البحث :

يهدف البحث إلى التحقق من الفرضية التالية :

تسير مصر على الطريق الصحيح والذي يمكنها من مواجهة التحديات والقدرة على تحقيق أهداف التنمية والتقدم.

٦- منهج البحث :

أ- **المنهج الوصفي** : يستخدم هذا المنهج من أجل وصف مشكلة البحث بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين.

ب- **المنهج التحليلي** : من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها، حيث اعتمد الباحث في دراسته على مصادر البيانات مثل : التقارير ، والبيانات الاحصائية الرسمية التي وردت في المواقع الخاصة بالمؤسسات الدولية مثل: (البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، وزارة التجارة والصناعة، موقع The Global Economy، بالإضافة إلى المواقع الاخرى) .

المحور الأول: الدراسات السابقة:

١. **دراسة (Arslan, et al.,2012)** : تطرقت لتعريف وقياس التنافسية آخذاً في اعتباره تحليل مقارن لدولة تركيا بالمقارنة بإحدى عشر دولة متشابهة. قامت الدراسة بعرض أهم التعريفات والمقاييس المختلفة لها. وقامت الدراسة بمقارنة تركيا ببعض الدول التي تمر بظروف مشابهة لظروفها وتعتبر كولومبيا دولة منافسة لها مثل البرازيل والصين وروسيا والهند وكذلك كوريا الجنوبية وماليزيا وأيضا وإندونيسيا وفيتنام ومصر وجنوب أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أنه بالنسبة لتركيا فإنه لكي تقوم بزيادة التنافسية الدولية فإنه يجب عليها أن تقوم بتحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية مع تحقيق استقرار في سعر الصرف وأسعار الفائدة ومعدل التضخم ومعدل النمو ومعدل البطالة وخفض عجز الحساب الجاري.

٢. **دراسة(حسن،٢٠١٥)**: سلطت الدراسة الضوء على "عوامل نهوض الاقتصاد المصري من خلال دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣ إلى٢٠١٤ ". واستخدمت الدراسة منهج تحليلي كيفي مقارن. وتطرقت إلى الحديث عن الوضع الاقتصادي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

كما استعرضت أهم عوامل تقدم البرازيل كأحد الاقتصادات الناشئة، بالإضافة إلى عرض مقارنة بين أهم ملامح الوضع الاقتصادي لمصر والبرازيل. كما كشفت الدراسة عن أهم الإجراءات اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي في مصر بحيث قامت البرازيل بوضع مخططاً استراتيجياً لمحاربة الفقر والحد من التفاوت في الدخل، والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية والفقر لا يعني أن يتم بعيداً عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق، وإنما أيضاً من باب أن حماية حقوق المستثمرين المحليين والأجانب، يؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص، بالإضافة إلى توسع البرازيل في الصناعة القائمة على التعدين والمعادن والصناعات الغذائية والجلدية والغزل والنسيج والصناعات التقنية المتقدمة لصناعة السيارات والطائرات. واختتمت الدراسة مستعرضة أن البرازيل تمتلك اقتصاداً قوياً يعتبر سابع اقتصاد على مستوي العالم بناتج قومي ضخم واحتياطي نقدي يبلغ ٣٧٥ مليار دولار، ولذلك فإن الاستعانة الفعالة بالتجارب السابقة للدول ذات النهج الاقتصادي المتقدم يمكننا تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي الفاعل للرقي الاقتصادي والإنساني معاً في مصر إذا ما فعلت الإرادة السياسية والاقتصادية القوية معاً.

٣. **دراسة (حمزة،٢٠١٧):** هدفت هذه الدراسة إلى "تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي – دراسة في بلدان عربية مختارة" ، حيث يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤ ثر على حجم ونوعية النمو الاقتصادي ، لذا عمدت العديد من المؤسسات والمنظمات على صياغة مجموعة من المعايير من شأنها أن توفر العديد من المعلومات والبيانات للقائمين على السياسات الاقتصادية وغيرهم للاستفادة منها ، وتطرق الباحث إلى الاطار النظري و تحليل بيانات المؤشر والتعرف على درجة وترتيب الدول الثلاث (مصر ، الإمارات، العراق) وتصنيفها وفق ما تصدره المنظمات الدولية والاقليمية ، ثم استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews) لتحليل وتقدير آثر متغيرات الحرية الاقتصادية ممثلة بالدرجة النهائية والترتيب والتصنيف كمتوسط للمتغيرات العشر الرئيسية، على المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، ثم استخدام تحليل البيانات المدمجة في تلك البلدان مع اعطاء المتغيرات الوهمية دوراً في تحديد الخصوصية الدولية في التحليل، وعليها تم اختبار استقرارية المتغيرات والتكامل المشترك للتأكد من معنوية المعلمات للنموذج ، واتضح بعد التحليل إلى تطابق تقدير معادلة النموذج الخاصة بدولة

الامارات مع النظرية الاقتصادية التي توضح هناك علاقة طردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، في حين تنعدم العلاقة في مصر والعراق.

٤. دراسة(عبد العزيز،٢٠٢١): هدفت هذه الدراسة إلى " تحليل المكانة الاقتصادية العالمية المعاصرة للصين" حيث اختصت الدراسة التعرف على موقع الصين العالمي المعاصر اقتصادياً ، في ظل التحول الذي يشهده النظام العالمي مع صعود الصين كقطب جديد بالإضافة إلى التحولات الكثيرة بعد تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ، بخاصةٍ التحولات التي ظهرت على الصعيد الاقتصادي، ومن هنا تبدو أهمية الموضوع الذي تطرق إليه البحث في التأكد من حقيقة ما تتمتع به الصين من موقع اقتصادي متقدم يؤهلها لاعتلاء صدارة الاقتصاد العالمي مستقبلا. وتوصلت الدراسة من خلال اختبار فرضيتها إلى أن الصين تسير على الطريق الصحيح والذي يمكنها من احتلال موقع الصدارة كأكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية من خلال دراسة وتحليل مؤشرات ومعدلات الصين الاقتصادية ما بين الفترة من (٢٠٠٠إلى ٢٠١٧)، حيث جاءت المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة مقبولة وفي طريقها لتحسن معدلاتها في تلك المؤشرات، إلا ان هناك نقاط سلبية في بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية مثل (حقوق الملكية، التحرر من الفساد، حرية الاستثمار والأسواق المالية)، وبالتالي يجب على الحكومة الصينية أن تقوم بإجراء الإصلاحات لمعالجة الخلل والسلبيات حتى لا تتفاقم فيما بعد، نظراً لأن صعود الصين إلى مرتبة القوى العظمى سوف يقابل عادةً بمقاومة من جانب القوى الكبرى، هذه المقاومة والتي سوف تأخذ صوراً متعددة كالسعي إلى احتواء هذه القوى الصاعدة وعزلها أو جرها إلى مواقف لإستنزاف مصادر قوتها الأمر الذي يعطل مرحلة الصعود أو يعوقها دون الوصول إلي ذلك، أو تكوين تحالف مضاد للحيلولة دون وصولها إلى مرتبة القوى العظمى، وصولا إلى إمكانية الصدام المباشر معها قبل وصولها إلى هذه المرتبة.

نجاح الصين يعتمد على قدرتها على إدارة عملية الصعود بطريقة تسمح لها بتعظيم عناصر قوتها الذاتية وتقليل الآثار السلبية لنقاط ضعفها. هناك إدراك صيني بأن الواقع القائم الآن يقوم على المنافسة، ومنطق المنافسة مع الأقوياء يتطلب أن تكون الصين قوية، وإلا فإن طرفاً أخر سيكون أقوى وسيقوى عليها وسيهدد زعامتها في القارة الآسيوية وبالتالي فإن الصين القوية موضوعياً بحجمها وشعبها وخبراتها ومواردها الطبيعية الهائلة لا تستطيع أن تكون تابعة لأحد، وبعدما أصبحت قوية فقد باتت مدفوعة لأن تزداد قوة وإلا فإن التوقف سوف يعيدها إلي الصفوف الخلفية.

بناء على العرض الموجز للدراسات السابقة، يتضح وجود بعض الجوانب التي تختلف فيها هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لعل أهمها:

- تعتبر فترة الدراسة أحدث حيث أنه تم استخدام بيانات من سنة ٢٠١٥ وحتى سنة ٢٠٢١ ،على عكس الدراسات السابقة التي استخدمت فترة دراسة أقدم.

- تغطي الدراسة الحالية مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الهامة مع تحليل تفصيلي للمؤشرات الفرعية داخل الدراسة من خلال الإطلاع على التقارير والمؤشرات الدولية الخاصة بمصر والإحاطة بها ومعرفة طريقة عملها.

المحور الثاني: تحليل المكانة الاقتصادية العالمية المعاصرة لمصر :

يتناول هذا المحور تحليل المكانة الاقتصادية العالمية لمصر، والتحقق من صعود الاقتصاد المصري من عدمه ، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في الآتي :

أولاً: مؤشر العولمة الاقتصادية.
ثانياً: مؤشرات الحرية الاقتصادية.
ثالثاً: مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية.
رابعاً الصادرات والواردات المصرية.
خامساً: مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

أولا: مؤشر العولمة الاقتصادية (٠-١٠٠) :

يعد مؤشر العولمة الاقتصادية مؤشراً جزئياً ضمن مؤشر يعرف بمؤشر العولمة الصادر عن المعهد السويسري في زيورخ لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة، حيث يقوم هذا المؤشر بقياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدول المدرجة فيه، كما يستخدم هذا المؤشر في تصنيف الدول بمعدل من صفر إلى١٠٠ ، ويتضمن المؤشر الفرعي للتدفقات الاقتصادية الفعلية بيانات عن كل من[٤]:

١- نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي.
٢- الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php.

٣- استثمار محافظ الأوراق المالية.

٤- حواجز الاستيراد ، معدلات الرسوم الجمركية، الضرائب على التجارة الدولية (كحصة من الإيرادات الحالية ومؤشر لضوابط رأس المال).

والهدف الرئيسي من استخدام هذا المؤشر هو معرفة مدى اندماج اقتصاديات الدول داخل الاقتصاد العالمي، من خلال القيام بعمل تصنيف بمعدل من (١٠٠) لمعرفة درجة الاندماج في العولمة الاقتصادية، ويوضح الشكل رقم (١) مؤشر العولمة الاقتصادية لمصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩).

الشكل رقم (١) : مؤشر العولمة الاقتصادية لمصر خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩) :

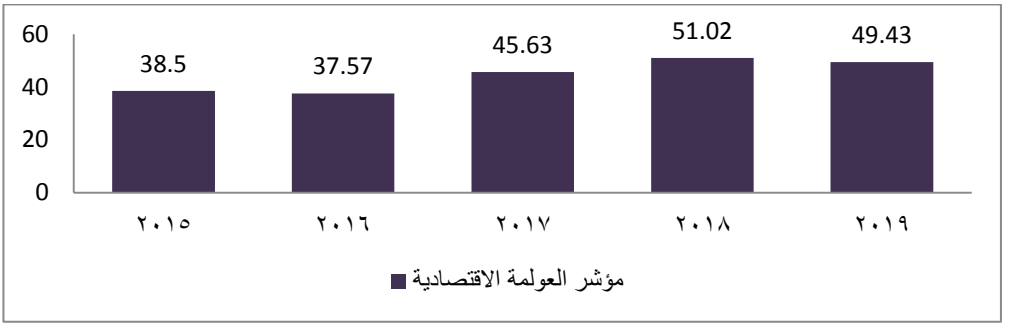

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع :

TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

بالنسبة لهذا المؤشر ، وفقا لبيانات مصر من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٩. كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٤٧.٨٩ نقطة بحد أدنى ٢٨.٨٦ نقطة في عام ١٩٧٢ وبحد أقصى ٦٢.٩٣ نقطة في عام ٢٠٠٧. أحدث قيمة من عام ٢٠١٩ هي ٤٩.٤٣ نقطة. للمقارنة، المتوسط العالمي في ٢٠١٩ على أساس ١٨٦ دولة هو ٥٨.٧٣ نقطة[٥].

يوضح الشكل رقم (١) مستويات التحسن لمؤشر العولمة الاقتصادية لمصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أن مصر ما زالت بعيدة عن خط سير العولمة ، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هو ٤٤.٤٣ نقطة، وبلغ الحد الأدنى ٣٧.٥٧ نقطة في عام ٢٠١٦ والذي احتلت من خلاله مصر المرتبة رقم ١٦٣عالمياً، وبحد أقصى ٥١.٠٢ نقطة في عام ٢٠١٨ والتي شهدت صعود مصر للمرتبة رقم ١١٩ عالمياً.

[1]- https://www.theglobaleconomy.com.

وشهدت الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨ تحسن واضح في قيمة المؤشر من ٣٨.٥ نقطة في المرتبة رقم ١٦٢ عالمياً إلى ٥١.٠٢ نقطة ثم تراجع في عام ٢٠١٩ إلى ٤٩.٤٣ نقطة في المرتبة رقم ١٢٢ عالمياً.

يعد تحليل آثر العولمة على النمو الاقتصادي في مصر من الموضوعات الهامة، حيث يرى مؤيدو العولمة أنها تمثل أداة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ويؤيدون ذلك من خلال التجارب الناجحة في عديد من الدول النامية، بينما يرى مناوئو العولمة عكس ذلك. وتتمثل أهم القنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها العولمة إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول النامية في: الانفتاح التجاري، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والهجرة العالمية، والانفتاح المالي، والعولمة الاجتماعية والثقافية، والعولمة السياسية، بينما تتمثل أهم القنوات التي تؤثر من خلالها العولمة سلبياً على النمو الاقتصادي في: المخاطر المرتبطة بتحركات رؤوس الأموال وبخاصة قصيرة الأجل، وعدم الاستقرار المالي وتكرار حدوث الأزمات المالية والنقدية، وارتفاع معدلات البطالة، وتسهيل هروب رؤوس الأموال، وعدم فاعلية واستقلالية السياسة النقدية [٦].

ثانيا : مؤشرات الحرية الاقتصادية :

هو مؤشر سنوي تم إصداره في عام ١٩٩٥ وهو صادر عن (مؤسسة فريدريش ناومان ، معهد فرازر والمنتدى الاقتصادي العالمي وصحيفة وول ستريت جورنال) لقياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم ، حيث تبنى مؤلفو المؤشر نهجاً مشابهاً لنهج آدم سميث في ثروة الأمم ، وهو أن "المؤسسات الأساسية التي تحمي حرية الأفراد في متابعة مصالحهم الاقتصادية الخاصة تؤدي إلى رخاء أكبر للمجتمع الأكبر"[٧] .

مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مفيدة لمجموعة متنوعة من الجماهير، بما في ذلك الأكاديميون وصناع القرار والصحفيون والطلاب والمعلمون والموظفون في الأعمال التجارية والمالية، كما يعد هذا المؤشر أداة موضوعية ممتازة لتحليل ١٨٦ اقتصادًا في جميع أنحاء العالم، وتعد كل صفحة من البلدان مورداً للتحليل المتعمق للتطورات السياسية والاقتصادية للدولة، توفر

---

[٦]– على عبد الوهاب نجا، تحليل أثر العولمة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٧، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢٠١١، العدد ١، يناير ٢٠١١، ص٤٠٣.

[2]- William Beach, Time Kane (15 January 2008). "Methodology; Measuring the 10 Economic Freedoms" (PDF). Index of Economic Freedom. Archived from the original (PDF) on 27 February 2008. Retrieved 4 February 2008.

الحريات الاقتصادية والبيانات التاريخية المصاحبة لها أيضًا مجموعة شاملة من المبادئ والحقائق لأولئك الذين يرغبون في فهم أساسيات النمو والازدهار الاقتصادي[٨] .

يشير المفهوم المبسط للحرية الاقتصادية (Freedom Economics) إلى تمكين الافراد والمؤسسات والشركات للوصول إلى غد أحسن وأكثر تطويراً واستقراراً، وتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم في مجالات عدة " العمل التجاري – توظيف الأموال – الاستثمارات ... إلخ" والتي تصب في النهاية في الصالح العام وفي تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن الحرية تعمل على تحسين حياة البشرية وتحررهم من التبعية وفهم المزيد من الحريات وارساء قواعد الديمقراطية[٩] .

ويستخدم هذا المؤشر في قياس حجم الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الاقتصادية، ويعتمد هذا المؤشر على مجموعة من الإحصائيات من جهات متعددة مثل : (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية ووحدة الاستخبارات الاقتصادية)، **ويتمثل حجر الزاوية في الحرية الاقتصادية في مجموعة من العناصر الهامة وهي**[١٠] :

١- الاختيار الشخصي .

٢- التبادل الطوعي الذي تنسقه الأسواق .

٣- حرية الدخول والتنافس في الأسواق .

٤- حماية الأشخاص وممتلكاتهم من العدوان من قبل الآخرين .

يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما تكون الممتلكات التي يكتسبونها دون استخدام القوة أو الاحتيال أو السرقة محمية من الغزوات المادية من قبل الآخرين ويكون لهم الحرية في استخدام أو تبادل أو منح ممتلكاتهم طالما أن أفعالهم لا تنتهك حقوق الاخرين وحرية التنافس .

في مجتمع حر اقتصاديًا، يتمثل الدور الرئيسي للحكومة في حماية الأفراد وممتلكاتهم من العدوان من قبل الآخرين ، ولذلك تم تصميم مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس مدى اتساق مؤسسات الدولة وسياساتها مع هذه الوظيفة الوقائية وحرية الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهم، وبعبارة أخرى تدبير الحرية الاقتصادية هو محاولة لتحديد مدى توافق مؤسسات وسياسات أي بلد

---

[3]- https://www.heritage.org/index/about.

[٩]- مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان ، معهد فريزر –الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي، ٢٠١٥.

[2]- https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/economic-freedom-basics.

مع المثل الأعلى للحكومة، حيث تحمي الحكومة حقوق الملكية وترتب لتوفير مجموعة محدودة من المنافع العامة.

وتنقسم مؤشرات الحرية الاقتصادية إلى :

سيادة القانون، والمقصود بها حقوق الملكية والتحرر من الفساد، والسوق المفتوحة، والمقصود بها حرية الاستثمار وحرية التجارة، والحرية المالية، وكفاءة البيئة التنظيمية التي تعني حرية ممارسة أنشطة الأعمال، والحرية النقدية، وحرية العمل، في حين أن المقصود بالعامل الرابع، وهو حجم الحكومة، السلامة المالية.

١- سيادة القانون: وتنقسم إلى:

أ- مؤشر حقوق الملكية (٠-١٠٠) :

يقيس مؤشر حقوق الملكية الدرجة التي تحمي بها قوانين الدولة لحقوق الملكية الخاصة ودرجة تنفيذ حكوماتها لتلك القوانين[١١] ، كما أنه مقياس رئيسي للنجاح الاقتصادي والاستقرار السياسي، كما قال الاقتصادي المشهور "هيرناندو دي سوتو" إن أنظمة حقوق الملكية الضعيفة لا تقتصر فقط على إدراك رأس المال الخفي لأصحاب المشاريع، بل تحجبهم عن الفوائد الأخرى كما يتضح من الارتباطات القوية في مؤشر هذا العام : حرية الإنسان، والحرية الاقتصادية، تصور للفساد، والنشاط المدني، وحتى القدرة على الاتصال بالإنترنت، على سبيل المثال لا الحصر، علاوة على ذلك يعد مؤشر حقوق الملكية عنصراً أساسيا للمجتمعات المزدهرة والحرة، ويشتمل التقرير على ارتباطات لا تقل عن ٢٣ مؤشرًا اقتصاديًا واجتماعيًا، بما في ذلك ٩ مؤشرات خاصة بالتجارة الإلكترونية والتي أظهرت بعضًا من أقوى العلاقات التي اكتشفها المؤشر على الإطلاق[١٢].

يقوم مؤشر حقوق الملكية بالتقييم بمعدل من ١٠٠ ، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هو ٣٥ نقطة، بحد أدنى ٢٠ نقطة في خلال الفترة (من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١) والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ١٤٥ عالمياً خلال عام ٢٠١٥، وحد أقصى ٥١ نقطة في عام ٢٠٢١ والتي شهدت صعود الصين للمرتبة رقم ١٠٨ عالمياً. ويوضح الشكل رقم (٢) مؤشر حقوق الملكية لمصر بمعدل من ١٠٠ من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١، والذي يعكس الاستقرار في قيمة المؤشر للدولة في ظل عولمة الاقتصادات.

1- https://www.theglobaleconomy.com.
2- http://www.propertyrightsalliance.org/news/2018-international-property-rights-index-released/.

إن هذا الأمر ينبئ بمزيد من التحسن في مؤشر حقوق الملكية خلال السنوات المقبلة وهو مرتبط بمزيد من التطوير فيما يخص الجوانب المرتبطة بالإطار القانوني واستقلال القضاء ومنع انتشار الفساد وقدرة الأفراد والشركات على إنفاذ العقود لمواصلة التقدم عبر الزمن والبعد عن حالة التراجع وتجنب عدم الاستقرار في قيمة المؤشر كما حدث خلال السنوات السابقة.

الشكل رقم (٢) : مؤشر حقوق الملكية في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

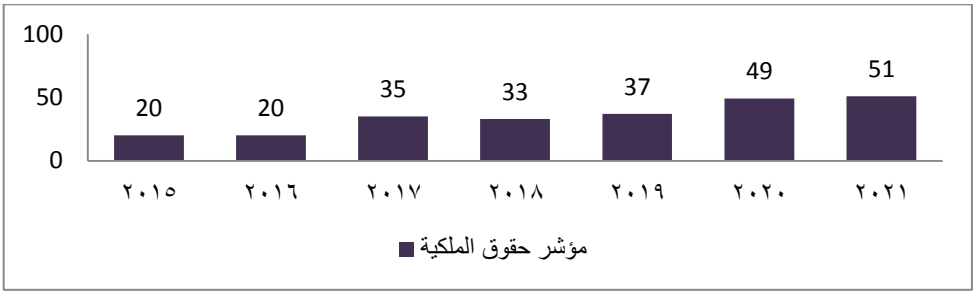

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع :

TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

ب- مؤشر التحرر من الفساد (٠-١٠٠) :

مشتق مؤشر التحرر من الفساد في المقام الأول من مؤشر مدركات الفساد، حيث يقوض الفساد الحرية الاقتصادية عن طريق إدخال انعدام الأمن وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية، كما أنه يقلل من الحيوية الاقتصادية عن طريق زيادة التكاليف وتحويل الموارد إلى أنشطة غير منتجة، ويتم الحصول على النتيجة لهذا المكون مباشرة من مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (CPI).

ويستند مؤشر التحرر من الفساد لعام ٢٠١٧ إلى مجموعة من الاستطلاعات والتقييمات للفساد والذي يقوم بإجرائه مجموعة من الخبراء لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام في ١٨٢ دولة ، ويعتمد هذا المؤشر على تصنيف بمعدل من (١٠٠) درجة ، والتي تتراوح بين صفر (الأكثر فسادا) و ١٠٠ (الأكثر نزاهة)[١٣] .

يقوم مؤشر التحرر من الفساد بالتقييم بمعدل من ١٠٠ ، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هو ٣٣.٤نقطة، وبلغ الحد الأدنى ٢٩ نقطة في عام ٢٠١٩ والذي احتلت من خلاله مصر المرتبة رقم ١٢٨عالميا ، وبحد أقصى ٣٧ نقطة في عام ٢٠٢١ والتي شهدت صعود مصر للمرتبة رقم ١٠٥ عالمياً.

1- https://www.transparency.org/.

ويوضح الشكل رقم (٣) مؤشر التحرر من الفساد في مصر بمعدل من ١٠٠ من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١، والذي شهد تحسناً خلال عام ٢٠١٦ مقارناً بعام ٢٠١٥ وقدره ٥ نقاط، ثم شهد المؤشر تراجع واضح خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) وقدره ٨ نقاط، ثم تحسن بمقدار ٨ نقاط في عام ٢٠٢١ مقارناً بعام٢٠١٩، وهذا يبرز حجم السعي والتقدم الحقيقي لمصر للقضاء على الفساد، ويتضح ذلك أيضاً من خلال دعوة منظمة الشفافية الدولية جميع حكومات الدول إلى تحقيق الآتي :

- حرية واستقلال الإعلام وسلامة الصحفيين .
- تعزيز المشاركة السياسية ومراقبة الرأي العام للإنفاق الحكومي، من خلال دعم منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بالأخص .
- سد الفجوة بين سن التشريعات المتعلقة بالفساد وتنفيذها على أرض الواقع وتطبيق أحكامها .
- دعم ومساندة المؤسسات المسؤولة عن ضمان فرض الضوابط والتوازنات على السلطة السياسية، وتوفير المناخ المناسب للعمل بعيداً عن التعرض للترهيب أو أي ضغوطات .

الشكل رقم (٣): مؤشر التحرر من الفساد في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

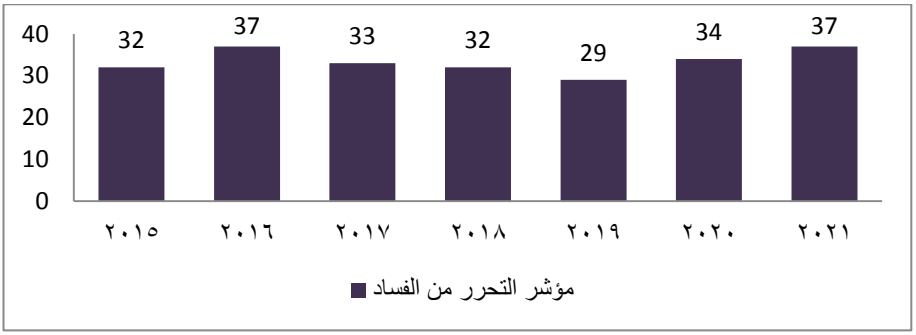

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

٢- السوق المفتوحة : وتنقسم إلى:

أ- مؤشر الحرية المالية (٠-١٠٠) :

يقيس مؤشر الحرية المالية العبء الضريبي الذي تفرضه الحكومات، وهي تتألف من ثلاثة عوامل كمية وهي : أعلى معدل للضريبة على الدخل الفردي، ومعدل الضريبة الأعلى على دخل الشركات، والعبء الضريبي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

يعكس مؤشر الحرية المالية لمصر العبء الضريبي الذي تفرضه الحكومة، بما في ذلك الضرائب المباشرة على الأفراد والشركات والمبلغ الإجمالي للإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، يحدد المؤشر تصنيف الدول بمعدل من ١٠٠ كما هو موضح بالشكل قم (٣) .

الشكل رقم (٣): مؤشر الحرية المالية في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

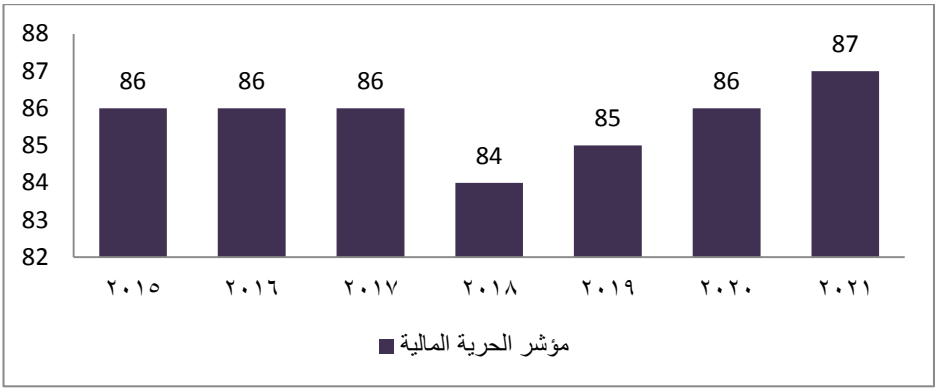

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich.

يقوم مؤشر الحرية المالية بالتقييم بمعدل من ١٠٠ ، حيث كان متوسط القيمة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هو٨٥.٧ نقطة وبحد أدنى ٨٤ نقطة خلال عام ٢٠١٨ والذي أحتلت به مصر المرتبة رقم ٥١ عالمياً، وبحد أقصى ٨٧ نقطة خلال عام ٢٠٢١ والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ٤٤ عالمياً، وشهدت الفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ استقرار في قيمة المؤشر والتي وصلت إلى ٨٦ نقطة، ثم تراجع خلال أعوام (٢٠١٨،٢٠١٩)، وشهدت أعوام (٢٠٢١،٢٠٢٠) تحسن في قيمة المؤشر، وبلغ أعلى معدل لضريبة الدخل للأشخاص في مصر ٢٢.٥٪ وأعلى معدل ضريبي على الشركات هو أيضًا ٢٢.٥% لكن شركات النفط والغاز تخضع لمعدل ٤٠.٥٥%. وجاء تحسن ترتيب مصر في هذا المؤشر بسبب انتهاجها لسياسة ضريبية مستقرة، كما أن معظم التعديلات التشريعية التي صدرت خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، هي تعديلات في صالح المواطن البسيط من خلال اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة والتي تصل دخولهم إلى (٢٠٠٠ جنيه) ، مع مراعاة الدولة لصغار الممولين.

ب- مؤشر حرية التجارة (٠-١٠٠) :

يعتمد مؤشر حرية التجارة على مؤشرين وهما : متوسط سعر التعريفة الجمركية والحواجز غير التعريفية (بما في ذلك القيود المفروضة على الكمية والسعر والتنظيمية والاستثمارية والتدخل الحكومي المباشر)[١٤] .

يقوم مؤشر حرية التجارة بالتقييم بمعدل من ١٠٠، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هي ٧٠.١٤ نقطة ، وبحد أدنى٦٧ نقطة في عام ٢٠٢١ والذي احتلت به مصرالمرتبة رقم ١١٣ عالمياً، وحد أقصى ٧٢ نقطة في عام ٢٠١٩ (كما هو موضح بالشكل رقم٤)، والتي شهدت وصول مصر إلى المرتبة رقم١٠٩ عالمياً، وشهدت الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) تراجع في قيمة المؤشر بمقدار ٣ نقاط، حيث أن القيود غير الجمركية مازالت تحول أمام تحسن حرية التجارة بين مصر وباقى دول العالم.

الشكل رقم (٤): مؤشر حرية التجارة في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

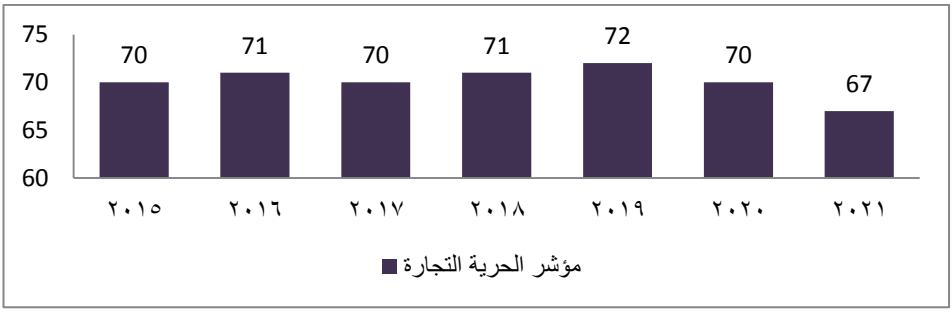

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : , The Heritage Foundation TheGlobalEconomy.com

ج- مؤشر حرية الاستثمار (٠-١٠٠) :

يعد الاستثمار الدولي مصدر الرخاء والتنمية الاقتصادية في جميع البلدان سواء كانت (جاذبة للاستثمارات الأجنبية إليها أو صاحبة رأس المال المستثمر) ، كما يساعد تنسيق السياسات الحكومية على مقاومة الضغوط الحمائية وتطوير سياسات فعالة تستجيب للمخاوف التي يثيرها الاستثمار الدولي.

1- https://www.theglobaleconomy.com

يقيّم مؤشر حرية الاستثمار من خلال مجموعة متنوعة من قيود الاستثمار التي يتم فرضها عادة على الاستثمار، حيث يتم خصم النقاط من الدرجة المثالية وهي ١٠٠ لكل من القيود الموجودة في نظام الاستثمار في بلد ما (البيروقراطية ، والقيود المفروضة على ملكية الأراضي ، ومصادرة الاستثمارات دون تعويض عادل، وضوابط النقد الأجنبي، ومراقبة رأس المال، والمشاكل الأمنية، والافتقار إلى البنية التحتية الاستثمارية الأساسية، الخ) .

تعاني معظم البلدان من مجموعة متنوعة من القيود على الاستثمار، ولدى البعض قواعد مختلفة للاستثمار الأجنبي والمحلي، ويفرض البعض قيودًا على المدفوعات والتحويلات والمعاملات الرأسمالية، كما أن هناك بعض الصناعات مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى ذلك تأثير قوانين العمل والفساد والروتين والبنية التحتية الضعيفة والظروف السياسية والأمنية وتأثير كل ذلك على الحرية التي يتمتع بها المستثمرون في السوق.

من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ بلغ متوسط قيمة مؤشر حرية الاستثمار في مصر نحو ٤٩.٢٨ نقطة ، وبحد أدنى ٥٠ نقطة في عام ٢٠١٥ والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ١١٠ عالمياً داخل التصنيف، وبحد أقصى٦٥ نقطة خلال عام ٢٠٢١(كما هو موضح بالشكل رقم ٥) والذي شهد تحسن تصنيف مصر وصعودها للمرتبة رقم ٧٠ عالمياً.

خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ تحسنت قيمة المؤشر بمقدار ١٥ نقطة وخلال تلك الفترة شهد المؤشر حالة استقرار عند ٥٥ نقطة أعوام (٢٠١٦ ، ٢٠١٧) ثم تزايد بمقدار ٥ نقاط واستقرار عند ٦٠ نقطة أعوام (٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠) ثم تحسن في العام الأخير بمقدار ٥ نقاط.

الشكل رقم (٥): مؤشر حرية الاستثمار في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

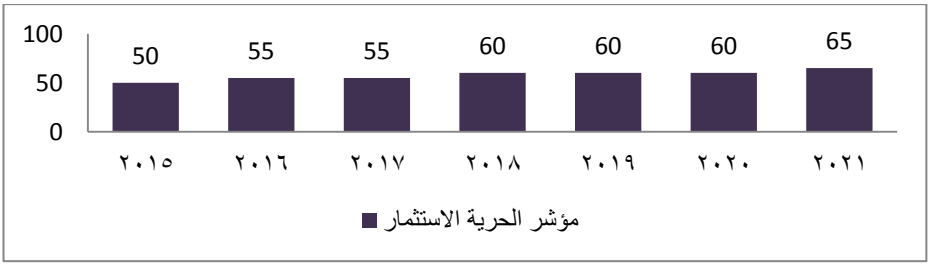

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : , The Heritage Foundation TheGlobalEconomy.com

٣- كفاءة البيئة التنظيمية: وتنقسم إلى:

أ- مؤشر حرية الأعمال (٠-١٠٠) :

يستخدم مؤشر حرية الأعمال داخل الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال القيام بعملية تتبع الأنظمة الداخلية ، حيث يعتمد مؤشر حرية الأعمال على ١٠ مؤشرات بإستخدام بيانات من دراسة ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي : بدء إجراءات العمل (العدد)، الوقت (الأيام)، التكلفة (نسبة مئوية من الدخل للفرد) ، والحد الأدنى لرأس المال (٪ من دخل الفرد) ، الحصول على ترخيص ، الإجراءات (العدد) ، إغلاق العمل – الوقت (بالسنوات) ، التكلفة (٪ من العقارات) ، ومعدل الاسترداد .

إن اللوائح التنظيمية موجودة لحماية العمال والسلامة العامة والشركات والاستثمارات. لكن اللوائح التنظيمية التي لا تتسم بالفعالية أو الكفاءة قد تخنق نشاط ريادة الأعمال ونمو الشركات. فعلى سبيل المثال، في حين يستغرق استكمال متطلبات التصدير بالنقل البحري عبر الحدود في سنغافورة ١٠ ساعات، فإنه يستغرق أكثر من ٢٠٠ ساعة في الكاميرون وكوت ديفوار. وتبلغ تكلفة الامتثال لمتطلبات التصدير في الموانئ البحرية في الغابون أكثر من ١٦٠٠ دولار في المتوسط، ولكنها تزيد قليلا عن ٣٠٠ دولار في موريشيوس[١٥].

ويقوم مؤشر حرية الأعمال بالتقييم بمعدل من ١٠٠، حيث كان متوسط القيمة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هو ٦٦.١نقطة وبحد أدنى بلغ ٦٢ نقطة في عام ٢٠٢٠ والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ٩٦ عالمياً ، وبحد أقصى ٧٢ نقطة خلال عام ٢٠١٨ والتي شهدت صعود مصر للمرتبة رقم ٦٢ عالمياً وهو تحسن ملحوظ ورائع خلال تلك الفترة[١٦]، قبل أن تشهد مصر تراجع ملحوظ خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) بمقدار ٩ نقاط في مؤشر حرية الأعمال.

إن عدم استقرار قيمة المؤشر وتراجعه يظهر عدم قدرة الدولة على توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال الجديدة ودعم المشروعات الناشئة بغض النظر عن ملاك هذه المشروعات سواء كانوا محليين أو أجانب لأن الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو وتقوية وتحفيز النمو الاقتصادي لمصر في ظل تراجع قيمة المؤشر بسبب الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بالإضافة إلى القواعد المرهقة والتي تؤدي إلى إبعاد الشركات عن رقابة الجهات التنظيمية ومحصّلي الضرائب بأن تتحوّل إلى القطاع غير الرسمي أو تخرج من البلاد بحثًا عن بيئة عمل أكثر دعماً. وقد يتجنب المستثمرون الأجانب الاقتصادات التي تحول القواعد التنظيمية فيها دون ازدهار النشاط الاقتصادي.

[1]-https://www.worldbank.org..

[2]- https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_business_freedom/.

الشكل رقم (٦): ممارسة حرية الأعمال:

المصدر: البنك الدولي.

تشترك الاقتصادات التي تحرز أعلى الدرجات في سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العديد من السمات، بما في ذلك الاستخدام الواسع للأنظمة الإلكترونية. وكان لدى البلدان العشرين الأفضل أداءً منصات على الإنترنت لتأسيس الشركات وتقديم الإقرارات الضريبية ونقل الملكية. علاوة على ذلك، يوجد ١١ اقتصادًا لديها إجراءات إلكترونية لتصاريح البناء.

بشكل عام، فإن البلدان العشرين الأفضل أداءً لديها لوائح تنظيمية دقيقة لأنشطة الأعمال تتسم بدرجة عالية من الشفافية. تستفيد الاقتصادات التي تحقق نتائج جيدة في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال من مستوى أعلى من نشاط ريادة الأعمال. وهذا بدوره يولد فرص عمل أفضل، ويحقق حصيلة ضريبية أكبر، ومداخيل أعلى. بالإضافة إلى ذلك، حيث توجد إجراءات تنظيمية مرهقة وطويلة، قد يكون إغراء اللجوء إلى الفساد لإنجاز الأمور أكبر، ويشير الشكل رقم (٧) إلى مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال في مصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) .

الشكل رقم (٧): مؤشر حرية الأعمال في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

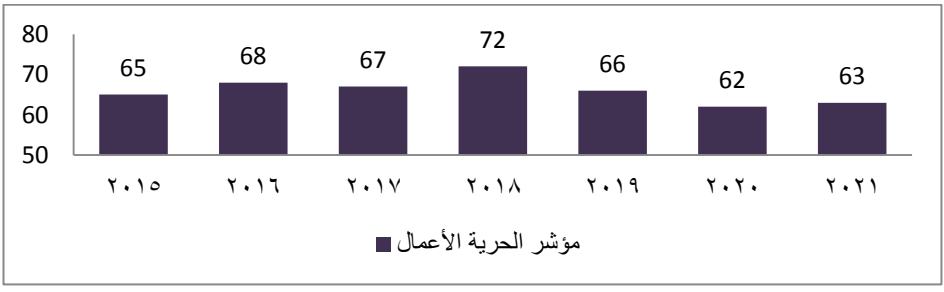

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع :

TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

ب- مؤشر حرية العمل (٠-١٠٠) :

مؤشر حرية العمل هو إجراء كمي يأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل داخل الدولة، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والقوانين التي تمنع تسريح العمال ومتطلبات الفصل والقيود التنظيمية القابلة للقياس على التوظيف وساعات العمل ، ودفع تعويض إنهاء الخدمة الإلزامي[١٧] .

يقوم مؤشر حرية العمل بالتقييم بمعدل من ١٠٠ ، حيث كان متوسط القيمة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هو٤٤.٧ نقطة ، وبحد أدنى ٥١ نقطة أعوام(٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠٢١) والذي احتلت به مصر المرتبة رقم (١٢٨، ١٣١، ١٣٣) عالمياً ، وبحد أقصى ٥٤ نقطة في عام ٢٠١٥ والتي شهدت مصر إلى أعلى مرتبة لها في مؤشر حرية العمل وهي ١٢٠ عالميا ، وشهدت الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠ استقراراً في قيمة المؤشر قبل التراجع بمقدار نقطة واحدة عام ٢٠٢١، (كما هو موضح بالشكل رقم٨).

الشكل رقم (٨): مؤشر حرية العمل مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

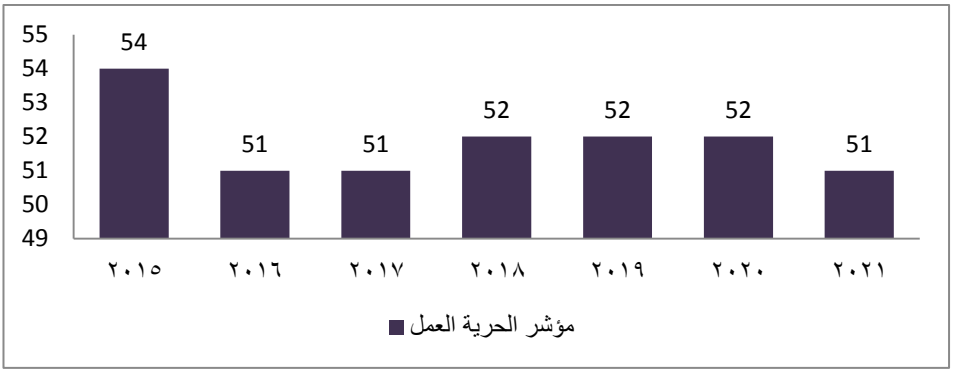

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich.

ان هذا الأمر يتطلب تحسين بيئة العمل ، وتقليل الإجراءات والروتين، وسهولة إجراءات التأسيس مساندة القطاع الخاص وعلي الاخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتدعيم القطاع الخاص ومسانده رواد الاعمال.

1- https://tcdata360.worldbank.org/.

ج- مؤشر الحرية النقدية (٠-١٠٠) :

يستند مؤشر الحرية النقدية إلى عاملين وهما : متوسط معدل التضخم لآخر ثلاث سنوات ومراقبة الأسعار، حيث تشير قيم المؤشر الأعلى إلى استقرار الأسعار ، دون تدخل الاقتصاد الجزئي وهي الحالة المثالية للسوق الحرة[١٨] .

يقوم مؤشر الحرية النقدية بالتقييم بمعدل من ١٠٠، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ هو ٦٥.٧ نقطة ، وبحد أدنى ٦١.٣ نقطة في عام ٢٠٢٠ والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ١٦٩ عالميا ، وحد أقصى قدره ٦٩.٦ نقطة أعوام (٢٠١٨،٢٠١٧) والتي شهدت وصول مصر إلى المرتبة (١٥٢،١٤٧) عالميا على الترتيب، وخلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) تراجع مؤشر الحرية النقدية لمصر بمقدار ٣ نقاط وخلال هذه الفترة شهد المؤشر عدم استقرار بين الصعود والهبوط وهذا يرتبط بوضع السياسات النقدية والتي مازالت تعبر عن أن الاستقرار النقدى يعانى من الضعف خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١) والتي شهدت عدم استقرار الأسعار وسياسات التسعير بسبب مواصلة الحكومة زيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء كجزء من محاولة للحد من عبء دعم الطاقة على ميزانية الدولة. كما هو موضح بالشكل رقم (٩).

الشكل رقم (٩): مؤشر الحرية النقدية في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

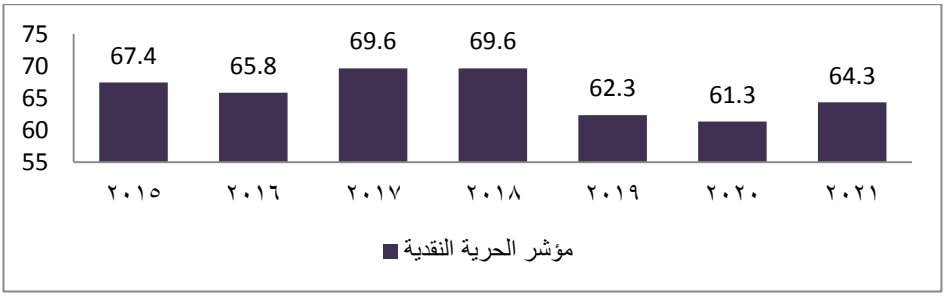

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich.

٤- حجم الحكومة : وتنقسم إلى :

أ- مؤشر الأسواق المالية (٠-١٠٠) :

مؤشر الأسواق المالية هو مقياس للكفاءة المصرفية بالإضافة إلى قدر من الاستقلال عن سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي ، وملكية الدولة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين وأسواق رأس المال .

[1]- https://tcdata360.worldbank.org/.

ويمكن الحكم على مؤشر الأسواق المالية للاقتصاد من خلال النظر إلى المجالات الخمس التالية :

- مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية .
- درجة تدخل الدولة في مهام البنوك والشركات المالية الأخرى .
- مدى تطور الأسواق المالية وسوق رأس المال .
- تأثير الحكومة على تخصيص الائتمان .
- الانفتاح على المنافسة الأجنبية .

يتم اعتبار هذه المجالات الخمسة لتقييم المستوى العام لمؤشر الأسواق المالية للاقتصاد الذي يضمن الوصول السهل والفعال إلى فرص التمويل للأشخاص والشركات، حيث يتم منح الدرجة الإجمالية على مقياس يتراوح من ٠ إلى ١٠٠ لمؤشر حرية الأسواق المالية من خلال الاستقطاعات من الدرجة المثالية وهي ١٠٠.

من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ ، بلغ متوسط قيمة مؤشر الاسواق المالية في مصر خلال تلك الفترة ٤٥.٧١ نقطة ، وبحد أدنى ٤٠ نقطة أعوام (٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧) والذي احتلت به مصر المرتبة رقم (١١٢،١١١،١١٢) عالمياً داخل التصنيف، وحد أقصى قدره ٥٠ نقطة أعوام(٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١) وكان ترتيب مصر على النحو التالي (٧٨،٨١،٨١،٨١) عالميا، وحقق المؤشر صعوداً حيث سجل ٤٠ نقطة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) والتي شهدت أيضا ثبات في قيمة المؤشر ، ثم تزايد بمقدار ١٠ نقاط خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) كما هو موضح بالشكل رقم (١٠)، وبذلك أصبح تصنيف مصر خلال العام الأخير هو٧٨ عالميا كأفضل تصنيف لمصر في مؤشر الأسواق المالية.

الشكل رقم (١٠): مؤشر الأسواق المالية في مصر (٢٠١٥-٢٠٢١) :

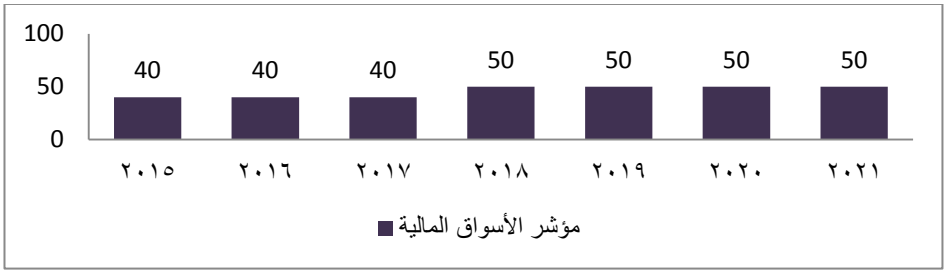

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : , The Heritage Foundation TheGlobalEconomy.com

الحرية الاقتصادية " المؤشر العام " (٠-١٠٠) :

يحتوي المؤشر العام للحرية الاقتصادية على عشرة مكونات مجمعة في أربع فئات عريضة: سيادة القانون ، حكومة محدودة ، الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة ، حيث يتم تسجيل مؤشر الحرية الاقتصادية الشامل على مقياس يتراوح من صفر (الحد الأدنى للحرية) إلى ١٠٠ (الحد الأقصى للحرية).

بلغ متوسط القيمة بالنسبة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ حوالي ٥٤.٢٨ نقطة ، وبحد أدنى٥٣ نقطة أعوام (٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩) والذي احتلت به مصر المرتبة رقم (١٣٨،١٣٧،١٣٨) عالمياً داخل التصنيف ، وحد أقصى قدره ٥٦ نقطة خلال عام ٢٠٢١ والذي شهد تحسن في تصنيف مصر ووصولها للترتيب رقم ١٢٦ عالمياً. وشهدت الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) تزايد في قيمة المؤشر بمقدار نقطة واحدة، واستقرار عند ٥٣ نقطة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، ثم تزايد في قيمة المؤشر بمقدار ٣ نقاط خلال عام ٢٠٢١.

الشكل رقم (١١): مؤشر الحرية الاقتصادية لمصر "المؤشر العام" (٢٠١٥-٢٠٢١):

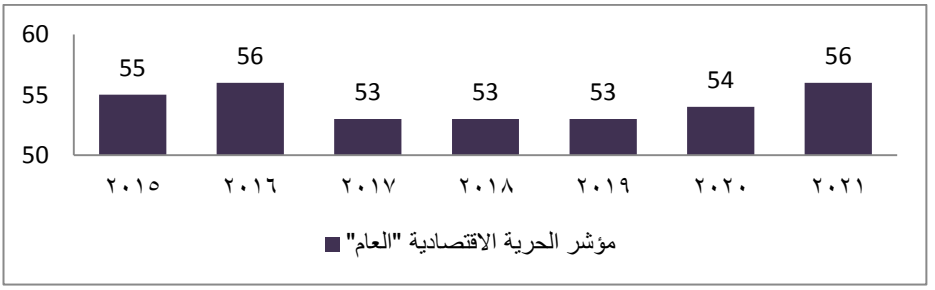

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : , The Heritage Foundation TheGlobalEconomy.com

ارتفع تصنيف مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢١ لتصبح فى المرتبة ١٢٦عالمياً بدلاً من المرتبة رقم ١٤٠ العام السابق لكنها ما زالت ضمن الدول غير الحرة اقتصادياً. وحصلت مصر على ٥٦ نقطة وزناً إجمالياً بزيادة نقطتان عن عام ٢٠٢٠ نتيجة زيادة الحرية المالية، وحرية الاستثمار، وتفوق حرية الأعمال عن المتوسط العالمي على الرغم من تراجعه، فى حين شهدت مؤشرات مثل حقوق الملكية تحسن ولكن ليس بالقدر الكافي، مع تدني مؤشرالتحرر من الفساد عن المتوسط العالمي.

ان مؤشر الحرية الاقتصادية وترتيب مصر خلال عام ٢٠٢١ يأتي في إطار متراجع في هذه الحرية منوها أن لكورونا دوراً في ذلك والاوضاع الاقتصادية العالمية ومن في حكمها، لكن

علينا ان ننتبه انه في عام ٢٠٢١ كان ترتيب مصر ١٢٦ عالمياً وهو إلى حد ما في طريقه إلى التحسن ، و يستند المؤشر إلى اربع عناصر رئيسية وهي سيادة القانون والسوق المفتوحة والكفاءة التنظيمية وحجم الحكومة وبالتالي فإن هناك مشكلةً بما يتعلق في اجمالي هذه العناصر أدت الى تراجع هذا المؤشر الذي يؤخذ من بين مؤشرات اخرى كمقياس لقدرة هذه الدولة او على استقطاب الاستثمارات وعلى اتاحة المجال للأنشطة الاقتصادية وفق احكام القانون والتواصل مع العالم والمهنية التنظيمية والقدرة على ادارة الاعمال والانشطة وتوفر الخبرات والمعارف.

ثالثا: مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية :

تقرير التنافسية العالمية (GCR) هو تقرير سنوي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) منذ عام ٢٠٠٤ ، صنّف تقرير التنافسية العالمية البلدان بناءً على مؤشر التنافسية العالمية[١٩] ، الذي وضعه كزافييه سالا مارتن وإلسا أرتيدي[٢٠] . قبل ذلك ، كانت تصنيفات الاقتصاد الكلي تعتمد على مؤشر تنمية النمو الخاص بجيفري ساكس ، وكانت تصنيفات الاقتصاد الجزئي تعتمد على مؤشر مايكل بورتر للتنافسية التجارية. يدمج مؤشر التنافسية العالمية جوانب الاقتصاد الكلي والجوانب التجارية للقدرة التنافسية في مؤشر واحد .

التقرير "يقيم قدرة البلدان على توفير مستويات عالية من الرخاء لمواطنيها". ويعتمد هذا بدوره على كيفية استخدام البلد للموارد المتاحة بشكل منتج . لذلك ، يقيس مؤشر التنافسية العالمية مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستويات الرخاء الاقتصادي الحالية والمستقبلية المستدامة"[٢١].

قبل تحديث مؤشر التنافسية العالمي في عام ٢٠١٨ ،احتوى تقرير مؤشر التنافسية على ثلاث مراحل من تطور الدولة: المرحلة المعتمدة على العوامل والموارد الطبيعية، والمرحلة القائمة على الكفاءة والفاعلية، والمرحلة القائمة على المعرفة والابتكار. وتشمل هذه المراحل الثلاث ثلاثة فئات فرعية، تنقسم إلى ١٢ عنصر، وهي كالتالي :

أولاً: "المتطلبات الأساسية": وهي تتكون من المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة، والصحة الجيدةوالتعليم الأساسي. ويطلق على هذه المحاور "متطلبات أساسية"، حيث أنه يتم تناولها في المراحل الأولى للتنمية .

1- "Global Competitiveness Report 2014-2015 - Reports - World Economic Forum". Global Competitiveness Report 2014-2015.

2- Sala-i-Martin, Xavier and Elsa V. Artadi, "The Global Competitiveness Index", Global Competitiveness Report, Global Economic Forum 2004.

3- "Global Competitiveness Network: Frequently Asked Questions". Archived from the original on 26-3-2009 . Retrieved 17-4-2009.

ثانياً: "محفزات الكفاءة": والتي تركز تناولها في المراحل الأولية للتنمية. ثانيا على الأسواق، والتي تركز على كفاءة الأسواق، التعليم العالي والتدريب، والجاهزية التكنولوجية، وتقيس هذه الفئة مدى استعداد الاقتصادات للتحول نحو اقتصادات أكثر تقدماً وقائمة على المعرفة.

ثالثاً: "عوامل الابتكار": تتمثل الفئة الأخيرة في " الابتكار والتطور"وكلاهما مجالان أكثر تعقيًدا للقدرة التنافسية، ويتطلبان أن يكون الاقتصاد قادر على الاعتماد على الشركات، والمؤسسات البحثية ذات المستوى العالمي، فضًلا عن وجود حكومة مبتكرة وداعمة. وعادة ما تكون الدول الحاصلة على درجات عالية في هذه الركائز اقتصادات متقدمة ذات ناتج محلي إجمالي مرتفع للفرد[٢٢] ، كما هو موضح بالشكل رقم (١٢).

الشكل رقم (١٢) : تقسيم مؤشر الاقتصاد العالمي التنافسي للدول " التقسيم القديم":

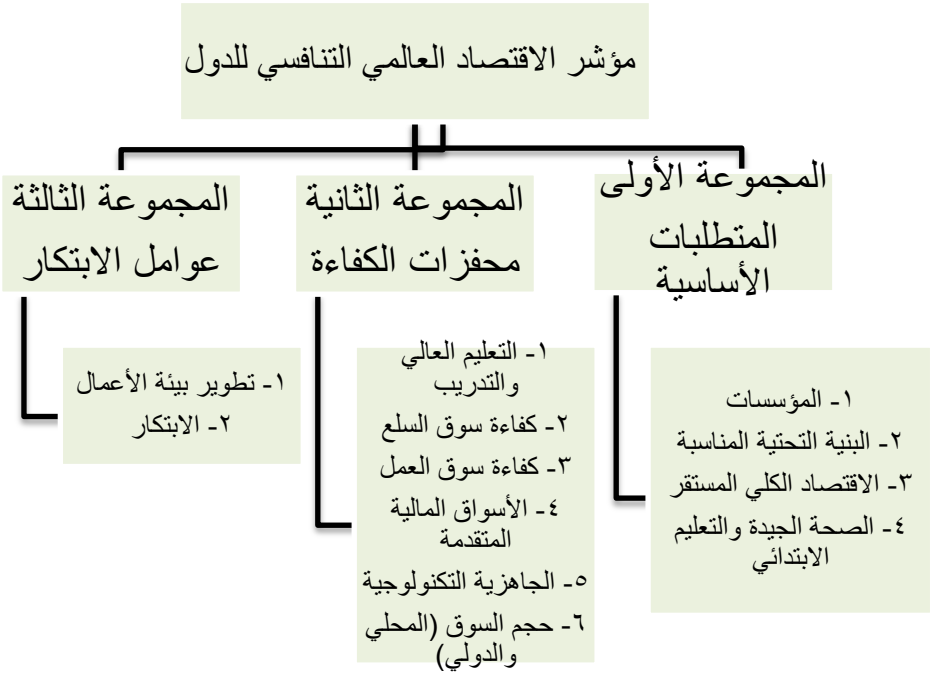

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية (GCR) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

تم تقديم الإصدار الجديد من مؤشرالتنافسية العالمي في عام ٢٠١٨. وقد تم تجميع محاور التنافسية في أربعة مجالات رئيسية. ويعد توفير"بيئة مواتية "هو أول هذه المجالات الأربعة،

[٢٢]- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقريرالتنافسية العالمي ، اغسطس ٢٠٢٠، ص٤.

مع التركيز على المؤسسات، والبنية التحتية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي. ويتمثل المجال الثاني في الحفاظ على "رأس المال البشري"؛ والذي يشمل تطوير القطاع الصحي ومهارات العمال. أما المجال الثالث فهو "الأسواق"، والذي ينطوي على تطوير أسواق المنتجات، وتعزيز أسواق العمل والأنظمة المالية، وتوسيع حجم السوق. ويتمثل المجال الأخير في إنشاء "بيئة للابتكار" من خلال ديناميكية الأعمال وتعزيز قدرات الابتكار[٢٣].

وفقا لتقرير مؤشرالتنافسية العالمي لعام ٢٠١٩ ،احتلت مصرالمرتبة ٩٣ من ١٤١ دولة، مع مجموع ٥٥ درجة على مقياس ١٠٠ (١٠٠ هي أفضل درجة)، مقارناً بعام ٢٠١٨، حيث احتلت مصر المرتبة ٩٤ عالمياً مع مجموع ٥٢ درجة. وتصنف مصر حالياً ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول المدرجة في التقرير يختلف من سنة إلى أخرى، مما يؤثر بدوره على مكانة مصر وترتيبها. وقد تم تقييم وضع مصر في المجالات الأربعة الخاصة بمؤشر التنافسية العالمي، والتي سيتم عرضها في هذا الجزء. بالإضافة إلى ذلك، حصلت مصر على درجة من ١٠٠ لكل محور ومرتبة بين الدول الأخرى[٢٤].

بالنسبة لمجال البيئة المواتية، سجلت مصر درجات على المحاور الأربعة في هذا المجال كالتالي: ٥١ للمؤسسات، و٧٣ للبنية التحتية، و ٤١ لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٤٥ لاستقرار الاقتصاد الكلي. أما فيما يتعلق بالمجال الثاني وهو رأس المال البشري ، فقد حصلت مصر على ٦٥ درجة في الصحة و٥٤ بالنسبة للمهارات. وفي مجال الأسواق، سجلت مصر ٥١ نقطة في سوق المنتجات، و٤٩ في سوق العمل، و٥٦ في النظام المالي، و٧٤ في حجم السوق. وتعتبرنتيجة مصر وترتيبها لحجم السوق الأعلى في جميع المحاور الأثنى عشر، بالنسبة لمجال بيئة الابتكار ، حصلت مصر على ٥٦ درجة في تعّقد وتطور بيئة الأعمال و٤٠ درجة فيما يخص القدرة على الابتكار .ويوضح الجدول رقم(١) الدرجات التي حصلت عليها مصر في كل محور وترتيبها بين الدول الأخرى لعام ٢٠١٩.

[٢٣]- المرجع السابق، ص٥.
[٢٤]- المرجع السابق، ص١٩.

جدول رقم (١) : درجات مصر في المحاور الأربعة وفقا "للتقسيم الحديث" لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩[*]:

المجال	المحور	مجموع النقاط/ 100	الرتبة/ 141 دولة
بيئة موانية	المؤسسات	51	82nd
	البنية التحتية	73	52th
	الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	41	106th
	استقرار الاقتصاد الكلي	45	135th
رأس المال البشري	الصحة	65	104th
	المهارات	54	99th
الأسواق	سوق المنتجات	51	100th
	سوق العمل	49	126th
	النظام المالي	56	92th
	حجم السوق	74	23th
بيئة للابتكار	تعدّد وتطور بيئة الأعمال	56	95th
	القدرة على الابتكار	40	61st

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩.

أما فيما يتعلق بترتيب مصر عالميا في مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية ، احتلت مصر المركز ٩٣ عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز ٩٤ عام ٢٠١٨، والمركز ١٠٠ عام ٢٠١٧، والمركز ١١٥ عام ٢٠١٦، والمركز ١١٦ عام ٢٠١٥[٢٥].

من خلال قراءة ترتيب مصر في مؤشر التنافسية كما هو موضح بالجدول رقم (٢) نجد تحسن ملحوظ في قدرتها التنافسية ،حيث تمكنت مصر من تجاوز تحسين موقعها عالمياً في عام ٢٠١٩ مقارناً بعام ٢٠١٨،من خلال تحسن ثمان مؤشرات في التنافسية العالمية والتي تمثلت في (مؤشر المؤسسات، مؤشر البنية التحتية، مؤشر أسواق المنتجات، مؤشر سوق العمل، مؤشر النظام المالي، مؤشر حجم السوق، مؤشر ديناميكية العمل،مؤشر القدرة على الابتكار)، حيث احتلت مصر في مؤشر المؤسسات الترتيب رقم ٨٢ في عام ٢٠١٩ مقابل المركز ١٠٢ العام السابق ٢٠١٨،

1- https://reports.weforum.org.

(*)النتائج مابعد عام ٢٠١٩غير معلنة لعدم وجود تصنيف دولى نتيجة ظروف جائحة كورونا، حيث لم يتمكن عدد كبير من الدول من الانتهاء من نتائجها. حيث جرى العرف بالمنتدى الاقتصادي العالمي، بعدم الإعلان عن نتائج استبيان الدول إلا باكتمال بيانات باقي الدول.

واحتلت مصر المركز رقم ٥٢ في الترتيب العالمي في مؤشر البنية التحتية مقابل المركز رقم ٥٦ العام السابق ٢٠١٨، وتحسن ترتيب مصر في مؤشر أسواق المنتجات في عام ٢٠١٩ ليسجل المركز رقم ١٠٠ مقابل المركز ١٢١ عام ٢٠١٨، وحقق ترتيب مصر في مؤشر سوق العمل تحسن ملحوظ وأصبح ١٢٦ عالميا في عام ٢٠١٩، مقابل ١٣٠ عام ٢٠١٨، وسجل ترتيب مصر في مؤشر النظام المالي المركز رقم ٩٢ عالمياً في عام ٢٠١٩ مقابل ٩٩ عام ٢٠١٨، وشهد مؤشر حجم السوق تحسن طفيف وسجل المركز رقم ٢٣عالمياً في عام ٢٠١٩ مقابل المركز ٢٤ عام ٢٠١٨، وبلغ ترتيب مصر في مؤشر ديناميكية الأعمال المركز رقم ٩٥ في عام ٢٠١٩، مقابل ٩٧ عام ٢٠١٨، وتحسن ترتيب مصر في مؤشر القدرة على الابتكار حيث بلغ ترتيب مصر في هذا المؤشر المركز ٦١عالمياً في عام ٢٠١٩، مقابل المركز رقم ٦٤ العام الماضي ٢٠١٨. وهذا التحسن يعكس قدرة مصر على تطوير الاقتصاد القومي إلا إن مصر أمامها المزيد من التحديات .

في المقابل شهدت مصر تراجع في أداء مؤشرات (اعتماد تكنولوجيا المعلومات، الصحة) ، حيث احتلت مصر المركز ١٠٦ في الترتيب العالمي لمؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠١٩ مقابل المركز ١٠٠ العام السابق ٢٠١٨، وسجل مؤشر الصحة في مصر الترتيب رقم ١٠٣ عالميا في عام ٢٠١٩، مقابل المركز ٩٩ العام الماضي ٢٠١٨.

شهدت مصر استقرارا في مؤشرات (الاقتصاد الكلي ، التعليم والمهارات)، حيث حقق مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي في عام ٢٠١٩ استقرارا عند نفس الترتيب المحقق خلال عام ٢٠١٨ عند الترتيب رقم ١٣٥عالميا، واستقر ترتيب مصر في مؤشر التعليم والمهارات عند المركز ٩٩ في عام ٢٠١٩، وهو نفس الترتيب في العام السابق ٢٠١٨.

وتتراجع مصر في مؤشر التنافسية العالمي إلى حد ما في أدائها عن الاقتصادات الناشئة الرئيسية مثل الهند. وبالتالي، للحفاظ على النمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة على مدار السنوات القليلة الماضية واستدامته، ومن أجل تحسين مكانتها العالمية كاقتصاد ناشئ، يجب توجيه الاهتمام نحو المجالات التي يمكن أن تحسن الدولة فيها من أدائها.

جـدول رقـم (٢): ترتيـب مصـر فـي مؤشـر التنافسـية العـالمي وفقـا "للتقسـيم الحـديث" أعـوام (٢٠١٨،٢٠١٩):

المؤشر	ترتيب عام ٢٠١٨	ترتيب عام ٢٠١٩	التقييم
المؤسسات	١٠٢	٨٢	**تحسن ملحوظ**
البنية التحتية	٥٦	٥٢	**تحسن**
اعتماد تكنولوجيا المعلومات	١٠٠	١٠٦	**تراجع**
استقرار الاقتصاد الكلي	١٣٥	١٣٥	**استقرار**
الصحة	٩٩	١٠٣	**تراجع**
التعليم والمهارات	٩٩	٩٩	**استقرار**
أسواق المنتجات	١٢١	١٠٠	**تحسن ملحوظ**
سوق العمل	١٣٠	١٢٦	**تحسن**
النظام المالي	٩٩	٩٢	**تحسن**
حجم السوق	٢٤	٢٣	**تحسن طفيف**
ديناميكية الأعمال	٩٧	٩٥	**تحسن طفيف**
القدرة على الابتكار	٦٤	٦١	**تحسن**

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩.

رابعا : الصادرات والواردات المصرية :

بلغ متوسط قيمة الصادرات المصرية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ حوالي ٣٠٨.٢ مليار دولار، وبحد أدنى ٣٤.٣٩ مليار دولار عام ٢٠١٦ والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ٦٣ عالمياً داخل التصنيف ، وحد أقصى قدره ٥٣.٠٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩ والذي شهد تحسن في تصنيف مصر ووصولها للترتيب رقم ٥٣ عالمياً. يتضح من الجدول رقم (٣) تزايد حجم الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) ثم شهدت انخفاضا أعوام (٢٠٢٠،٢٠٢١).

بلغ متوسط قيمة الواردات المصرية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ حوالي ٥١٥.٣١ مليار دولار ، وبحد أدنى ٦٦.١٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ٤٧ عالمياً داخل التصنيف، وحد اقصى قدره ٨١.٩٤ والذي احتلت به مصر المرتبة رقم ٤٤ عالميا،

وشهدت الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) تزايد الواردات بمعدل متزايد قبل أن تشهد انخفاضا في عام ٢٠٢٠بمقدار ٦.٤٧ مليار دولار عن عام ٢٠١٩، ثم تزايد خلال عام ٢٠٢١ حيث سجلت الواردات المصرية ٨١.٩٤ مليار دولار.

سجلت مساهمة الصادرات المصرية كنسبة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار للبلاد أدنى مستوى لها خلال عام ٢٠١٦ وهو نفس العام الذي شهد تحقيق مصر أدنى مستوى لها من الصادرات حيث بلغت النسبة ١٠.٣٥% والذي احتلت من خلاله مصر المرتبة الأدنى لها عالمياً وهي ١٦٧من أصل ١٧٥ دولة شملهم الترتيب العالمي. وسجلت مصر أعلى نسبة مساهمة للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار خلال عام ٢٠١٨ بنسبة وصلت إلى ١٨.١٩% في المرتبة رقم ١٤٧ من أصل ١٧٤ دولة شملهم الترتيب وهو افضل تصنيف لمصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١).

الجدول رقم (٣) : صادرات وواردات مصر (من السلع والخدمات) والناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) ، ومساهمة الصادرات المصرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) :

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
صادرات مصر (بالمليار دولار)	٤٣.٤٢	٣٤.٣٩	٣٧.٢٩	٤٧.٢٣	٥٣.٠٤	٤٧.٨٧	٤٤.٨٥
واردات مصر (بالمليار دولار)	٧١.٣٥	٦٦.١٦	٦٩.٠٩	٧٣.٣٣	٧٨.٠١	٧٥.٤٣	٨١.٩٤
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	٣٢٩.٤	٣٣٢.٤	٢٣٥.٧	٢٤٩.٧	٣٠٣.١	٣٦٥.٣	٤٠٤.١
مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي%	%١٣.١٨	%١٠.٣٥	%١٥.٨٢	%١٨.١٩	%١٧.٥	%١٣.١١	%١١.١
ترتيب مصر في مساهمة الصادرات كنسبة من GDP عالمياً	١٧٥/١٦١	١٧٥/١٦٧	١٧٥/١٥٤	١٧٤/١٤٧	١٧٠/١٤٧	١٦٤/١٥١	١٣٠/١١٩

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من مواقع : www.theglobaleconomy.com/Egypt/

تمكنت مصر من تجاوز حاجز ٣١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١، وأعلى قيمة على الإطلاق في تاريخ الصادرات السلعية المصرية، لتتجاوز أعلى رقم حققته في عام ٢٠١٩ والذي بلغ ٢٥.٦ مليار، حيث تثبت هذه الزيادة قدرة القطاعات التصديرية على التعامل مع الأزمة العالمية التي فرضتها أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد منذ بداية عام ٢٠٢٠ وذلك على الرغم من التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تؤثر بدورها على الاقتصاد المصري ومن بينها ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الشحن.

نمو حجم الصادرات السلعية المصرية خلال عام ٢٠٢١ جاء نتيجة اعتماد عدد كبير من الأسواق على المنتجات المصرية لتحل بديلًا للدول التي توقفت مصانعها نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد، ومنها مصانع الصين وعدد من الدول الأوروبية والتي توقفت خلال الجائحة مما منحت الفرصة للمصانع المصرية لتحل بديلة منها خاصة في الأسواق القريبة، من خلال ارتفاع حجم صادرات الصناعات الكيماوية المصرية بنسبة ٤٠% خلال ٢٠٢١ لتتخطى ٦ مليارات دولار، ودخولها الأسواق حديثة لأول مرة. وحققت صادرات مصر من الصناعات الكيماوية والأسمدة ارتفاعًا لتسجل ٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١ بنسبة نمو ٤٢%، واستحوذت صادرات القطاع على نسبة ٢٠% من إجمالي صادرات مصر السلعية، واستحوذت دول الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر بنسبة ٢٩% من إجمالي الصادرات الكيماوية، تلتها دول آسيا والدول العربية بنسبة ٢١% لكلًا منهما[٢٦]. ويرجع السبب وراء نمو صادرات الكيماويات إلى الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر سواء مع الدول الأفريقية–والتي حققت نسب نمو مرتفعة في استيراد المنتجات المصرية– أو دول اتفاقية الميركسور، وصدرت مصر للأخيرة كميات ضخمة من الأسمدة.

تسلمت مصر في نوفمبر ٢٠٢١رئاسة تجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) للمرة الثاني بعد مرور ٢٠ عاماً منذ آخر مرة تولت فيها مصر رئاسة التجمع عام ٢٠٠١، وأطلقت مصر خطة العمل الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ لـ"كوميسا"، والتي تهدف إلى تعميق الاندماج الاقتصادي والتكامل الإقليمي والتنمية ما بين دول التجمع، وذلك بالتناغم مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية. كما سبق أن وقعت مصر

[٢٦]- وزارة التجارة والصناعة، هيئة تنمية الصادرات، بوابة الصادرات المصرية، بيان رسمي للمجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.

في عام ٢٠١٠ اتفاقية تجارة حرة تفضيلية مع السوق المشتركة الجنوبية (ميركسور)، والتي تتيح امتيازات تفضيلية للصادرات المصرية لدخول أسواق البرازيل والأرجنتين وأروجواي وباراجواي، ومنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر عام ٢٠١٧، حققت الصادرات المصرية لدول التجمع ارتفاعًا ملحوظًا وبلغت ٣٩٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ١١٥% مقارنةً بعام ٢٠١٧، وتركزت أغلب الصادرات المصرية في المواد الكيماوية مثل الأسمدة النيتروجينية، الأسمدة الفوسفاتية، بوليمرات كلوريد الفينيل[٢٧].

خامسا : مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي :

أظهرت البيانات خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠٢١) تراجع حجم مساهمة الاقتصاد المصري في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتحديدا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩) ثم تحسن في مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أعوام (٢٠٢٠،٢٠٢١) حيث حققت مصر نسبة ٠.٣٨% ، ٠.٤١% على الترتيب. بلغ متوسط النسبة لمصر من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ حوالي ٠.٣٣٥% تقريبا ، وحققت مصر نسبة مساهمة بلغت ٠.٣٨% في عام ٢٠١٥ والتي احتلت بها مصر المرتبة رقم ٣٢ عالميا ، وبحد أدنى٠.٢٥ %أعوام (٢٠١٧،٢٠١٨) والذي احتلت به مصر المرتبة رقم (٤٥، ٤٦) على الترتيب داخل التصنيف العالمي، وحد أقصى قدره ٠.٤١ نقطة خلال عام ٢٠٢١ والذي شهد تحسن في تصنيف مصر ووصولها للترتيب رقم ٣٦ عالمياً. وشهدت الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) تزايد في قيمة المؤشر بمقدار ٠.١٦% في عام ٢٠٢١ مقارنا بعام ٢٠١٨[٢٨].

ويعد الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، والذي تستحوذ من خلاله على نسبة ٢٤.٢% في المائة خلال عام ٢٠٢١ من إجمالي الناتج العالمي . لذا ظلت الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية هي القوة الاقتصادية العظمى بما تملكه من التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية وموارد طبيعية وفيرة، ومن بعد الولايات المتحدة الأمريكية تأتي الصين في المرتبة الثانية بنسبة ١٧.٨% حيث تمكنت الصين في عام ١٩٧٨ من التحول إلى الاقتصاد المفتوح معتمدا على الصناعة والتصدير والخدمات خلال السنوات الماضية، وظهر ذلك من خلال التفوق الصيني على نظيره الاقتصاد الأمريكي من حيث الناتج المحلي

[٢٧] - وزارة التجارة والصناعة، هيئة تنمية الصادرات، بوابة الصادرات المصرية.

[2-] https://www.theglobaleconomy.com/rankings/kof_econ_glob/.

الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية(PPP) وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الفرق بين الاقتصاد الأمريكي والصيني من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا يزال كبيراً[٢٩].

الجدول رقم (٤) : مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي % خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٢١):

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي	%٠.٣٨	%٠.٣٨	%٠.٢٥	%٠.٢٥	%٠.٣٠	%٠.٣٨	%٠.٤١

المصـــــــدر : مـــــن إعـــــداد الباحـــــث بالاعتمـــــاد علـــــى بيانـــــات المواقـــــع التاليـــــة :

http://statisticstimes.com/economy/gross-world-product.php

يتضح من الجدول رقم (٥) الآتي :

١- في عام ٢٠١٥ : بلغت حصة مصر في الناتج المحلي العالمي الإجمالي ٠.٣٨% في الترتيب الثالث افريقياً بعد نيجيريا وجنوب افريقيا والترتيب الثالث عربياً أيضاً بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في حين بلغت حصة المملكة العربية السعودية ٠.٧٦% في المرتبة رقم ٢٠ عالمياً والأولى عربياً .

٢- في عام ٢٠١٦ : شهدت حصة مصر استقراراً عند نسبة ٠.٣٨% أحتلت من خلالها المرتبة رقم ٣١ عالمياً والترتيب الثاني افريقياً بعد نيجيريا وقبل جنوب افريقيا ، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٤٦%، ٠.٣٧% على الترتيب ، والترتيب الثالث عربياً بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٧٤% و ٠.٤١% على الترتيب .

٣- في ٢٠١٧ : تراجعت مصر كمساهم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث بلغت نسبة المساهمة ٠.٢٥% في الترتيب الثالث افريقياً بعد جنوب افريقيا ونيجيريا ، حيث شهدت كلا البلدين تراجعاً في نسب المساهمة خلال نفس العام حيث سجل كلا البلدين ٠.٤١%، ٠.٤٠% في المرتبة العالمية رقم ٣١،٢٩ على الترتيب. في حين شهدت المملكة العربية السعودية استقراراً عند نفس النسبة ٠.٧٤% وهي نفس نسبة عام ٢٠١٦ وعند نفس الترتيب العالمي رقم ٢٠ ، وحافظت على صدارة الترتيب عربياً ومن بعدها تأتي الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٠.٤١% وهي نفس نسبة عام ٢٠١٦ وأيضاً نفس الترتيب العالمي رقم ٣٠ وفي المرتبة الثانية عربيا.

[3-] International Monetary Fund World Economic Outlook 2021 .

٤- في عام ٢٠١٨: بلغت حصة مصر في الناتج المحلي العالمي الإجمالي ٠.٢٥% في الترتيب الثالث افريقياً بعد جنوب افريقيا ونيجيريا والترتيب الثالث عربياً أيضاً بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في حين بلغت حصة المملكة العربية السعودية ٠.٨٢% في المرتبة رقم ١٨ عالميا والأولى عربيا ومن بعدها تأتي الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٠.٤٣% في المرتبة رقم ٢٨ عالميا.

٥- في عام ٢٠١٩: شهدت حصة مصر تحسنا ووصلت إلى نسبة ٠.٣٠% أحتلت من خلالها المرتبة رقم ٤٢ عالميا والترتيب الثالث افريقياً بعد نيجيريا وجنوب افريقيا، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٤٥%، ٠.٣٩% على الترتيب ، والترتيب الثالث عربياً بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٨٠% و ٠.٤٢% على الترتيب .

٦- في عام ٢٠٢٠: تحسنت حصة مصر بشكل واضح ووصلت إلى نسبة ٠.٣٨% أحتلت من خلالها المرتبة رقم ٣٦ عالمياً والترتيب الثاني افريقياً بعد نيجيريا وقبل جنوب افريقيا، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٤٥%، ٠.٣٥% على الترتيب، والترتيب الثاني عربياً بعد المملكة العربية السعودية وقبل الإمارات العربية المتحدة ، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٧٣% و ٠.٣٧% على الترتيب، وهو أفضل تصنيف لمصر عربياً خلال تلك الفترة.

٧- في عام ٢٠٢١: واصلت مصر تحسنها في نسبة المشاركة حيث تخطت لأول مرة نسبة ٠.٤٠% خلال هذه الفترة وأحتلت من خلالها المرتبة رقم ٣١ عالمياً والترتيب الثالث افريقياً بعد نيجيريا وجنوب افريقيا، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٥٠%، ٠.٤٣% على الترتيب ، والترتيب الثالث عربياً بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، حيث بلغت نسبة مساهمتهم ٠.٨٩%، ٠.٤٣% على الترتيب، وهي النسبة الأعلى للمملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (٥) : مقارنـة بين حصة مصر ومجموعة من البلدان الافريقيـة والعربيـة فـي النـاتج المحلي الإجمالي العالمي %خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١).

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مصر	%٠.٣٨	%٠.٣٨	%٠.٢٥	%٠.٢٥	%٠.٣٠	%٠.٣٨	%٠.٤١
الترتيب العالمي	٣٢	٣١	٤٥	٤٦	٤٢	٣١	٣٦
نيجيريا	%٠.٥٧	%٠.٤٦	%٠.٤٠	%٠.٤٠	%٠.٤٥	%٠.٤٥	%٠.٥٠
الترتيب العالمي	٢٣	٢٧	٣١	٣٠	٢٧	٢٦	٢٩
جنوب افريقيا	%٠.٤٠	%٠.٣٧	%٠.٤١	%٠.٤١	%٠.٣٩	%٠.٣٥	%٠.٤٣
الترتيب العالمي	٣١	٣٣	٢٩	٢٩	٣٢	٣٧	٣٣
السعودية	%٠.٧٦	%٠.٧٤	%٠.٧٤	%٠.٨٢	%٠.٨٠	%٠.٧٣	%٠.٨٩
الترتيب العالمي	٢٠	٢٠	٢٠	١٨	١٨	٢٠	١٩
الإمارات	%٠.٤٢	%٠.٤١	%٠.٤١	%٠.٤٣	%٠.٤٢	%٠.٣٧	%٠.٤٣
الترتيب العالمي	٠.	٣٠	٣٠	٢٨	١٨	٣٥	٣٤

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع :https://statisticstimes.com /

بعد استعراض المؤشرات الاقتصادية السابقة لمصر وتقييم كل مؤشر على حدة ، كان لابد من اعداد جدول مجمع يشمل (الحد الأدنى والحد الأقصى سنويا لكل مؤشر وكذلك أيضا الترتيب العالمي لمصر، وتحديد اتجاه كل مؤشر وتقييم خلال فترة الدراسة) ، وهو ما استعرضناه في الجدول رقم (٦) ، والذي يلخص ويقيم مكانة مصر الدولية المعاصرة اقتصاديا خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) .

الجدول رقم (٦) : معدلات مصر في المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١):

المؤشـــر	الحد الأدنى			الحد الأقصى		
	المعدل	الترتيب	السنة	المعدل	الترتيب	السنة
أولاً: العولمة الاقتصادية ٢٠١٥-٢٠١٩	١٠٠/٣٧.٥٧	١٦٣	٢٠١٦	١٠٠/٥١.٠٢	١١٩	٢٠١٨
اتجاه المؤشر	تحسن					
التقييم خلال الفترة (المتوسط)	١٠٠/٤٤.٤٣ (منخفض)					
ثانياً: مؤشرات الحرية الاقتصادية ٢٠١٥-٢٠٢١						
١. سيادة القانون						
أ. مؤشر حقوق الملكية	١٠٠/٢٠	١٤٥	٢٠١٥	١٠٠/٥١	١٠٨	٢٠٢١
ب. مؤشر التحرر من الفساد	١٠٠/٢٩	١٢٨	٢٠١٩	١٠٠/٣٧	١٠٥	٢٠٢١
٢. السوق المفتوحة						
أ. مؤشر الحرية المالية	١٠٠/٨٤	٥١	٢٠١٨	١٠٠/٨٧	٤٤	٢٠٢١
ب. مؤشر حرية التجارة	١٠٠/٦٧	١١٣	٢٠٢١	١٠٠/٧٢	١٠٩	٢٠١٩
جـ. مؤشر حرية الاستثمار	١٠٠/٥٠	١١٠	٢٠١٥	١٠٠/٦٥	٧٠	٢٠٢١
٣.كفاءة البيئة التنظيمية						
أ. مؤشر حرية الأعمال	١٠٠/٦٢	٩٦	٢٠٢٠	١٠٠/٧٢	٦٢	٢٠١٨
ب. مؤشر حرية العمل	١٠٠/٥١	١٣٣	٢٠٢١	١٠٠/٥٤	١٢٠	٢٠١٥
ج. مؤشر الحرية النقدية	١٠٠/٦١.٣	١٦٩	٢٠٢٠	١٠٠/٦٩.٦	١٥٢	٢٠١٨
٤. حجم الحكومة						
أ. مؤشر الأسواق المالية	١٠٠/٤٠	١١٢	٢٠١٧	١٠٠/٥٠	٧٨	٢٠٢١
مؤشر الحرية الاقتصادية "المؤشر العام" ٢٠١٥-٢٠٢١	١٠٠/٥٣	١٣٨	٢٠١٩	١٠٠/٥٦	١٢٦	٢٠٢١
اتجاه المؤشر	تحسن طفيف					
التقييم خلال الفترة (المتوسط)	٥٤.٣ /١٠٠ (متوسط)					
ثالثاً: مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية ٢٠١٨-٢٠١٩	١٠٠/٥٢	٩٤	٢٠١٨	١٠٠/٥٥	٩٣	٢٠١٩
اتجاه المؤشر	تحسن					
التقييم خلال الفترة (المتوسط)	١٠٠/٥٣.٥ (متوسط)					
رابعاً: مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥-٢٠٢١	%١٠.٣٥	١٦٧	٢٠١٦	%١٨.١٩	١٤٧	٢٠١٨
اتجاه المؤشر (المتوسط)	انخفاض					
التقييم خلال الفترة	١٠٠/١٤.١٧ (منخفض جداً)					
خامساً: مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٢٠١٥-٢٠٢١	%٠.٢٥	٤٦	٢١٨	%٠.٤١	٣٦	٢٠٢١
اتجاه المؤشر	تحسن					
التقييم خلال الفترة (المتوسط)	١٠٠/٠.٣٣ (منخفض جداً)					
معدل مكانة مصر الاقتصادية عالمياً	١٠٠/٣٣.٣٥ (منخفض)					

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤشرات السابق ذكرها في البحث .

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) أن مصر قد حققت معدلات متوسطة في مؤشرين (مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية)، وحققت معدلات منخفضة في ثلاث

مؤشرات(العولمة الاقتصادية، مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة مصر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي). في المجمل، يعتبر موقع مصر في هذا المجال ضعيفاً رغم انه شهد تحسناً في بعض المؤشرات، إلا أن معدل مكانة مصر الاقتصادية لا يزال ضعيفاً، فتاريخ مصر المعاصر شهد عدة اضطرابات أوائل العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين بسبب تردي الأوضاع الداخلية مما أدى إلى اضطرابات في البناء الاقتصادي لمصر.

نجاح مصر يعتمد على قدرتها على إدارة عملية الصعود بطريقة تسمح لها بتعظيم عناصر قوتها الذاتية وتقليل الآثار السلبية لنقاط ضعفها. هناك إدراك مصري بأن الواقع القائم الآن يقوم على المنافسة، ومنطق المنافسة مع الأقوياء يتطلب أن تكون مصر قوية، وبالتالي فإن مصر موضوعياً بموقعها وشعبها ومواردها الطبيعية الهائلة لا يجب أن تكون تابعة لأحد، ويجب أن تكون خطواتها نحو الإصلاح والتنمية سريعة وإلا فإن التوقف سوف يعيدها إلي الصفوف الخلفية.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات:

تناولت هذه الدراسة مكانة مصر الاقتصادية العالمية المعاصرة، حيث تم تحليل المكانة الاقتصادية لمصر من خلال خمس مؤشرات للتحقق من صحة الفرضية التالية :" تسير مصر على الطريق الصحيح والذي يمكنها من مواجهة التحديات والقدرة على تحقيق أهداف التنمية والتقدم"، حيث تم انتهاج منهجين للبحث، كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي :

١. معدلات مصر في المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) جاءت في مجملها ضعيفة وتشير إلى امكانية التحسن مستقبلا .

٢. على الرغم من مستويات التحسن لمؤشر العولمة الاقتصادية لمصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، إلا أن مصر ما زالت بعيدة عن خط سير العولمة، حيث يمثل التحسن في مؤشر العولمة الاقتصادية أداة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، كما حققت العديد من الدول النامية الكثير من النجاح من خلال حماية حقوق المستثمرين المحليين والأجانب، مما أدى إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل.

٣. شهد مؤشر حقوق الملكية تحسناً خلال عام ٢٠٢١، حيث تحرص مصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتخذ كل المساعي التي تسهم في تحقيق ذلك، من خلال ما تبذله من جهود للحفاظ على مكانتها بين الدول العربية والأفريقية.

٤. تحسن مؤشر التحرر من الفساد خلال عام ٢٠٢١، إلا انه ما زال أقل من المتوسط العالمي، حيث بدأت مصر في مكافحة الفساد من خلال إنشاء استيراتيجية لذلك؛ بعد تعديل الدستور في ٢٠١٤، حيث تضمنت المادة ٢١٨ التزام الدولة بمكافحة الفساد، وإلزام الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون، وتنفيذًا للقانون عملت الأجهزة على إطلاق الاستراتيجية الأولى (٢٠١٤– ٢٠١٨) ثم تم إعداد المرحلة الثانية(٢٠١٩ –٢٠٢٢) والتى تحقق من خلالها نتائج عديدة في محاربة الفساد .

٥. شهد ترتيب مصر في مؤشر الحرية المالية تحسناً بسبب انتهاجها لسياسة ضريبية مستقرة، كما أن معظم التعديلات التشريعية التي صدرت خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، هي تعديلات في صالح المواطن البسيط من خلال اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة ، مع مراعاة الدولة لصغار الممولين.

٦. تراجع قيمة مؤشر حرية التجارة بمقدار ٣ نقاط خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠٢١)، حيث أن القيود غير الجمركية مازالت تحول أمام تحسن حرية التجارة بين مصر وباقى دول العالم.

٧. إن عدم استقرار مؤشر حرية الأعمال وتراجعه يظهر عدم قدرة الدولة على توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال الجديدة ودعم المشروعات الناشئة، لأن الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو تقوية وتحفيز النمو الاقتصادي لمصر في ظل تراجع قيمة المؤشر بسبب الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد–١٩)، بالإضافة إلى القواعد المرهقة والتي تؤدي إلى إبعاد الشركات عن رقابة الجهات التنظيمية والتحول إلى القطاع غير الرسمي.

٨. وفيما يخص مؤشر حرية العمل، فقد شهدت مصر خلال الفترة (٢٠١٦–٢٠٢١) حصولها على درجة منخفضة سببها أن جزء من هذا المؤشر مرتبط بالحد الأدنى من الأجور الذي لا يزال متدنيا، وعند مقارنته بمتوسط القيمة المضافة لكل عامل تكون درجته متدنية.

٩. شهد مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠٢١) عدم استقرار بين الصعود والهبوط وهذا يرتبط بوضع السياسات النقدية والتي مازالت تعبر عن أن الاستقرار النقدى يعانى من الضعف نتيجة عدم استقرار الأسعار وسياسات التسعير بسبب مواصلة الحكومة زيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء كجزء من محاولة للحد من عبء دعم الطاقة على ميزانية الدولة.

١٠. شـهدت الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) تزايد في مؤشر الأسواق المالية بمقدار ١٠ نقاط عن الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) ، وبذلك أصبح تصنيف مصر خلال عام ٢٠٢١ هو ٧٨ عالميا كأفضل تنصيف لمصر في مؤشر الأسواق المالية، إلا أن مصر ما زال أمامها الكثير لتحقيق الكفاءة المصرفية بالإضافة إلى قدر من الاستقلال عن سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي ، وملكية الدولة للمؤسسات المالية مثل شركات التأمين وأسواق رأس المال .

١١. تحسن مؤشر التنافسية العالمي لمصر خلال عام ٢٠١٩، إلا أن مصر لا تزال متأخرة عن متوسط الدرجة الإجمالية الإقليمية للمؤشر، حيث تتراجع مصر إلى حد ما في أدائها عن الاقتصادات الناشئة الرئيسية مثل الهند.

وتوصي الدراسة بالآتي:

١. تتمثل أهم القنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها العولمة إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول النامية في: الانفتاح التجاري، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والهجرة العالمية، والانفتاح المالي، والعولمة الاجتماعية والثقافية، والعولمة السياسية، مع ضرورة تجنب القنوات التي تؤثر من خلالها العولمة سلبياً على النمو الاقتصادي في : المخاطر المرتبطة بتحركات رؤوس الأموال وبخاصة قصيرة الأجل، وعدم الاستقرار المالي وتكرار حدوث الأزمات المالية والنقدية، وارتفاع معدلات البطالة، وتسهيل هروب رؤوس الأموال، وعدم فاعلية واستقلالية السياسة النقدية، والإضرار بالمصارف الوطنية، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. إن نجاح العولمة في مصر يتوقف على القدرة المؤسسية والمالية ومستوى رأس المال البشري، ومدى الشفافية وفاعلية تطبيق القانون، فكلما كانت هذه العوامل أكثر تقدماً كانت الدولة أكثر قدرة على التكيف مع العولمة والاستفادة منها، كما حدث في التجارب الناجحة، مثل دول جنوب شرق آسيا والصين والهند.

٢. التحسن في مؤشر حقوق الملكية خلال السنوات المقبلة مرتبط بمزيد من التطوير فيما يخص الجوانب المرتبطة بالإطار القانوني واستقلال القضاء ومنع انتشار الفساد وقدرة الأفراد والشركات على إنفاذ العقود لمواصلة التقدم عبر الزمن والبعد عن حالة التراجع وتجنب عدم الاستقرار في قيمة المؤشر كما حدث خلال السنوات السابقة.

٣. مواجهة العيوب في نظام الإدارة العامة ووجود البيروقراطية الحكومية وتعقد الإجراءات التي تدفع الكثير إلى اللجوء للرشوة لتسهيل انجاز الأعمال، كل ذلك يؤيده حصول مصر على ترتيب ضعيف ومتأخر في مؤشر الشفافية العالمية .

٤. لا تعيق الإجراءات البيروقراطية المرهقة الشركات أو المستثمرين فحسب، بل إنها قد تعرقل قدرة الاقتصاد على النمو المستدام. فالحرية الاقتصادية في ممارسة أنشطة الأعمال تسير جنبًا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص المزدهر، وهذان بدورهما يدعمان القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك.

٥. ان إجراء مزيد من التحسن في مؤشر حرية العمل خلال السنوات المقبلة مرتبط بمزيد من التطوير فيما يخص الجوانب المرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل وتحسين بيئة العمل، وتقليل الإجراءات والروتين، وسهولة إجراءات التأسيس ومساندة القطاع الخاص وعلي الاخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتدعيم القطاع الخاص ومسانده رواد الاعمال لمواصلة التقدم عبر الزمن والبعد عن حالة التراجع وتجنب عدم الاستقرار في قيمة المؤشر كما حدث خلال السنوات السابقة .

٦. لإستقرار بيئة مصر المصرفية يجب وضع حد أدنى من التدخل الحكومي، وأن تقتصر الرقابة المستقلة للبنك المركزي على إنفاذ الالتزامات التعاقدية ومنع الاحتيال ، حيث يتم تخصيص الائتمان بشروط السوق، كما تقدم المؤسسات المالية أنواعًا مختلفة من الخدمات المالية للأفراد والشركات، وللبنوك الحرية في تقديم الائتمان وقبول الودائع وممارسة العمليات بالعملات الأجنبية، وإعطاء الحرية بشكل أوسع إلى المؤسسات المالية الأجنبية بحيث تعامل معاملة المؤسسات المحلية . البنوك حكومية مازالت تهيمن على النظام المصرفي وبالتالي لابد التخلص تدريجيا من وجود الدولة في القطاع المالي.

٧. استمرار نمو الصادرات المصرية خلال الأعوام المقبلة سوف يكون معتمد بدرجة كبيرة على دول إعادة الإعمار المجاورة مثل أسواق العراق وسوريا وليبيا واستعانة تلك الدول بالمنتجات المصرية مثل مواد البناء والسلع الاستهلاكية، مع استمرار نمو التصدير للدول الأفريقية خاصة التي تشهد تحسن في اقتصادها اعتمادًا على اكتشاف ثروات تعدينية ونفطية، بالإضافة إلى اعتماد عدد من الأسواق خاصة دول الاتحاد الأوروبي على المنتجات المصرية لتحل بديلة للمصانع التي توقفت في بعض الدول وأهمها الصين

المـراجـع

أولاً: المراجع العربية :

١- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩.

٢- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقريرالتنافسية العالمي ، اغسطس ٢٠٢٠.

٣- حسن كريم حمزة، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد١٤، العدد(٣)، سبتمبر٢٠١٧.

٤- على عبد الوهاب نجا، تحليل أثر العولمة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٧، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢٠١١، العدد ١، يناير٢٠١١.

٥- مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان ، معهد فريزر –الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي، ٢٠١٥.

٦- وزارة التجارة والصناعة، هيئة تنمية الصادرات، بوابة الصادرات المصرية، بيان رسمي للمجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1-"Global Competitiveness Network: Frequently Asked Questions". Archived from the original on 26-3-2009 . Retrieved 17-4-2009.

2-"Global Competitiveness Report 2014-2015 - Reports - World Economic Forum". Global Competitiveness Report 2014-2015.

3- International Monetary Fund World Economic Outlook 2021.

4-Sala-i-Martin, Xavier and Elsa V. Artadi, "The Global Competitiveness Index", Global Competitiveness Report, Global Economic Forum 2004.

5-TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich.

6- The Heritage Foundation , TheGlobalEconomy.com.

7-William Beach, Time Kane (15 January 2008). "Methodology; Measuring the 10 Economic Freedoms" (PDF). Index of Economic Freedom. Archived from the original (PDF) on 27 February 2008. Retrieved 4 February 2008.

http://statisticstimes.com/economy/gross-world-product.php8-

9-http://www.propertyrightsalliance.org/news/2018-international-property-rights-index-released/.

10-https://reports.weforum.org.

11-https://tcdata360.worldbank.org/.
12-https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/economic-freedom-basics.
13-https://www.heritage.org/index/about.
14-https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php.
15-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_business_freedom/.
16-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/kof_econ_glob/.
17-https://www.transparency.org/.
18-https://www.worldbank.org.
19-www.mof.gov.eg